الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى
جامعة السابع من أبريل
كلية الآداب بالزاوية

المعرفة حق طبيعي لكل

الإشاري : .....

التاريخ : ١٤ / ١ /

سيادة الدكتور المشارك الفاضل فايز صبحي تركي

تحية طيبة وبعد ،،،،

فثناؤنا عطر لمشاركتكم معنا ببحثكم((تناول التحليل اللغوي للنصوص لدى دراسة في التجذير اللساني في عصر العولمة)) الذي تم قبوله بعنوانه ومحتواه.

وتفضلوا بإعداد سيادتكم للقدوم وإلقاء بحثكم في مؤتمر((نحو تجذير العلوم الإنسانية)) في الفترة بين 21-2009/4/23ف. برحاب كليـــة الآداب بالزاويـــة- جامعة السابع من أبريل.

ولكم شكرنا وتقديرنا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

المؤتمر العلمي الأول للعلوم الإنسانية
جامعة السابع من ابريل
اللجنة التحضيرية
كلية الآداب بالزاوية

د. نعيمة سالم الزليطني

أميـــن اللجنة الشعبية للكلية

رئيـــــس المؤتمـــــر

أمين اللجنة الشعبية
كلية الآداب - الزاوية

تناوُلُ التحليل اللغويِّ للنصوص لدى القدماء
دراسة في التجذير اللِّساني في عَصْرِ العولمة

إعداد الدكتور

فايز صبحي عبد السلام تركي

كلية التربية – جامعة سبها
ليبيا - وادي الحياة – أوباري

بسم الله الرحمن الرَّحيم

مُقدّمة

الحمد لله حمدًا طيّبًا غير مُتناهٍ ، وأشكره شكر العاجز عن إحصاء نِعمه ، وأصلي وأسلِّم على خير خلقه ، سيدنا محمدٍ ، النبي الأُميّ ، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدِّين ، أمَّا بعدُ ،

فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ؛ ليكون خليفةً له في هذه الأرض ، ومنذ أنْ خُلِق احتاج إلى التعبير عمَّا بداخله ، والإبانة عن مراده ، فكانت حاجته إلى الكلام ؛ ومن ثَمّ كانت اللغة منهجًا للتفكير والتعبير، فبدأ الإنسان يفكّر في أمْر هذه الظاهرة ، وحاول أنْ يفسِّر قوانينها ؛ ومن ثَمَّ توالت الملاحظات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية . والذي لاشكَّ فيه أنَّ هذه الدراسات قد شغلت اللغويين من قديم الزمان ، واستحوذت على فِكْرهم ، وأخذت الكثير من وقتهم وجهدهم ، وقدَّموا لنا تراثًا ضخمًا ، كان بمثابة الأساس للدراسات اللغوية الحديثة .

وقد اعتنى القدماء بالتنظير لأصول النحو والصرف ، وغير ذلك من فروع اللغة ، بجانب التطبيق منذ بداية القرن الثاني الهجري ، لكن السمة البارزة عندهم هي أنَّ عنايتهم بالتطبيق أغلب من عنايتهم بالتنظير فيما يتصل بقواعد العربية ، ولاشك أنَّهم في تطبيقهم يصدرون عن أفكار معينةٍ ، يمكن أنْ تشكِّل جوانب نظريةٍ متكاملةٍ . واللافت للنظر أنَّ دَرْس القدماء للغة قد غلب عليه المنهج الوصفيّ ، حيث وصفوا الظواهر اللغوية كما هي ، وهنا ينبغي ألاّ نتحاكم مع القدماء بمعايير عصرنا ، فنفرض عليهم كلَّ شيءٍ ؛ ولذلك كان حقًّا على الإنسان ألاّ يقف مكتوف اليدين أمام هذه الظواهر ، بل يعمل جاهدًا من أجل قَتْلِ القديم بحثًا ، فيرجع الباحث إلى مناهج القدماء ، ويدقِّق النظر فيها ؛ ومن ثم فإنَّ ذلك سينعكس على التحليل اللغويّ لأي نصٍّ أدبيٍّ .

ومن جوهر القديم ما أفرده القدماء من درسٍ لُغويٍّ للتعليق على النصوص الأدبية ، يتمثَّل في شروحهم وأماليهم على هذه النصوص ، سواءٌ أكان المشروح شعرًا أم نثرًا ، بجانب الكتب الموضوعة للتقعيد وشروحه ، بداية من الكتاب لسيبويه وشرحه للسيرافي ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي وغير ذلك ، بالإضافة إلى ما يُسمى بكتب الضرائر ، التي جعلت – بالإضافة إلى المبثوث في ثنايا الكتب الأخرى – كثيرًا من المحلِّلين للنصوص ينظرون إلى ما خالف القاعدة على أنَّه ضرورةٌ دون النظر إلى أنَّ للشعر لغته الخاصة ، وفي هذا الصدد أشير إلى أنَّ المحلِّل للنص - بجانب هذه النظرة – يتناول النصَّ بدون إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب ،بالإضافة إلى نظرته إلى الجانب العروضي على أنَّه مجرد شيءٍ لازم للوزن والقافية ، غير منتبهٍ إلى أنَّ الوزن والقافية جزءٌ من إنتاج المعنى النصيّ ، وفي كلّ ما سبق وغيره ما انعكس على تفكير طلابنا ؛ ومن ثَمّ الجانب المعرفي لديهم ، بكلّ ما يستلزمه من تراكميةٍ وتنظيمٍ وبحثٍ عن الأسباب وغير ذلك .

ولمّا كان الإنسان يعيش في عصر العولمة فإنَّه مُطالبٌ بإثبات وجوده في هذا العالم ؛ ومن ثم تطويع المُتاح لديه من تحليل لغويٍّ للنصوص لدى القدماء ، ومدى صلاحية هذا التناول في عصر العولمة والتفكير وإمعان النظر ، وهو ما تبنته كلية آداب الزاوية ، بالجماهيرية العظمى ، فقررت تنظيم مؤتمرٍ حول تجذير العلوم الإنسانية ؛ ومن ثَمّ أردت أنْ يكون لي إسهامٌ ، من خلال هذا البحث المتواضع ، الذي عزمت على أنْ يكون عنوانه " تناوُلُ التحليل اللغويّ للنصوص لدى القدماء دراسة في التجذير اللِّسانيّ في عَصْرِ العولمة " مُبتغيًا من ورائه التأكيد على الخروج من دائرة ترديد القوالب الجافة في تحليل النصوص ؛ ومن ثمّ بيان العلاقة بين التشكيلات اللغوية والمعنى ، أي ربط هذه التشكيلات بروح اللغة وأحوال المخلوقين وعاداتهم وظاهر أمرهم وموضوع جبلتهم ، وعدم القناعة بمجرد الأخذ والمحاكاة ؛ ومن ثَمّ الحرص على الإضافة والتجديد ، والإسهام في بناء الفكر الإنسانيّ ، بالنقد السديد والتمحيص والبحث ؛ من أجل جلاء النَّصّ وفهمه وبيان حقيقته ، فالحقيقة بنت البحث – كما يُقال – ولا يضيرها في شيءٍ أنْ تُقلّب الأمور على وجوهها المختلفة ، في إطارٍ من العلمية والمنهجية والموضوعية .

وبناء على هذا الفهم المتواضع تمثّل لي البحث مُقسمًا على ثلاثة مباحث ، من خلال ثلاثة محاور ، مستعينًا بآلات البحث التراثية والحديثة ، وذلك كما يلي :

المبحث الأول : في التأويل الصوتي والصرفي .

المبحث الثاني : في إعطاء الكلام حقّه من المعنى والإعراب .

المبحث الثالث : في لغة الشعر والموقف من ضروراته .

وتُـوّج البحـث بخاتمـةٍ ، تتضـمنت أهـم النتـائج التـي توصـلت إليهـا ، ومـا أردت مـن توصيات ، بالإضافة إلى ما اكتنفته صفحات البحث على مدار التحليل ، وانتهي بقائمة المصادر والمراجع .

وبعد ، فهذه محاولة متواضعة مخلصة ، فإنْ أكن قد وفقت ، فذلك من الله وبفضله ، وإنْ كانت الأخرى ، فحسبي أنَّني اجتهدت ، وعلى الله قصد السبيل ، فالكمال لله وحدَه ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

المبحث الأول

في التأويل الصوتي والصرفي

إنَّ كلاً من التشكيلين الصوتي والصرفيُّ يعدُّ جزءًا من شبكة التَّشْكيلات اللُّغوية في النَّص ، سواءٌ أكان شعرًا أم نثرًا ، يُسْهمان بقدْرٍ مَّا في تشكيل هذا النَّصِّ أو ذاك ، ضِمْن ما يُسْهم به النِّظام اللغويُّ في سبيل ظهور النَّصِّ بالمعنى الذي أراد مُبدعه أنْ يصل للمُتلقي به ، فإذا كان جِسْمُ الإنسان يمكن تعريفه بأنَّه شبكةٌ من الأوردة والشرايين والأعضاء ومجموعة الأوتار والعضلات ، بها تُدَبُّ الحياة في الجسم ، ويحيا مُتماسكًا ، دون ترهُّلٍ ، فإنَّه يمكن تشبيه النَّصِّ بجسم الإنسان ، تقوم على خدمته وظهوره بمظهرٍ ما مجموعةٌ من التَّشْكيلات اللُّغوية ، منها التَّشْكيل الصوتيُّ ، والتَّشْكيل الصرفيُّ ، والتَّشْكيل النَّحويُّ ، والتَّشْكيل البلاغيُّ .

ولمَّا كان الأمر كذلك ، فإنَّ كلا التَّشْكيلين الصوتيّ والصرفيّ يعملان متعانقين مع المعنى– كغيرها من التَّشْكيلات اللُّغوية – من خلال ما أوتي كلٌّ منهما من أدواتٍ ، على أنْ يحيا النَّصُّ جسدًا ، روحه ما أراده مبدعه من مفهومٍ ، بذَلَ فيه كُلَّ ما في وسعه من إمكاناتٍ ؛ من أجل إيصاله للمتلقي على صورته الكائن بها ، وفيما يلي عرضٌ لبعض نماذج االتأويل أو التحليل في المستويين :

أ – في التأويل الصوتي :

ممّا لا شك فيه أنَّ المستوى الصوتيّ *Phonetical Level* يُعدُّ أوّل مراحل التحليل اللُّغويّ ، التي يتبعها علم اللغة الحديث في دراسة اللغة ، فالوحدة الصوتية تمثِّل اللبنة الأولى في النظام اللغوي ؛ " لأنَّها المادة الخام ، التي تُبنى منها الكلمات والعبارات ، فما اللغة إلاّ سلسلةٌ من الأصوات المتتابعة أو المتجمعة في وحداتٍ أكبر ، ترتقي حتى تصل إلى المجموعة النفسية ؛ وعلى هذا فإنَّ أي دراسةٍ تفصيليةٍ للغةٍ ما تقتضي دراسةً تحليليةً لمادتها الأساسية ، أو لعناصرها التكوينية ، وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية " [1] . وعلى الرغم من أنَّ أكثر الباحثين يرون ضرورة البدء بالأصوات عند دراسة اللغة ، فإنَّ أحد الباحثين يرى أنَّه ليس من الضروريّ البدء بالمستوى الصوتي [2] ، وهذا الرأي يُعدُّ مخالفًا لِمَا أجمع عليه المشتغلون بالدراسات اللغوية ، فهم يرون أنَّ " الأصوات هي المظهر المادي للغة ، ولا نستطيع أنْ ندرس المباني الصرفية أو الصيغ قبل أنْ ندرس الأصوات التي تشكِّل هذه الصِّيغ ، فهناك ظواهرُ صوتيةٌ كثيرةٌ لابد من الإلمام بها قبل الخوض في مسائل علم الصرف ... وهذا القول ينطبقٍ بحذافيره على النَّحو ، فلا يمكن الاهتداء إلى نظريةٍ نحويةٍ متكاملةٍ إذا نحن أغفلنا جوانبَ صوتيةً مهمة ، مثل النبر *Stress* والتنغيم *Intonation* ، والدراسة الصوتية مهمةٌ أيضًا في علم

---

(1) دراسة الصوت اللغويّ ، ص 347 .

(2) -See , Bloomfield , Language .P.138 .

المعاجم [3] ، ونحن بواسطة هذه الأصوات المنظمة نستطيع أنْ نفهم الدلالات والمعاني ، وبالتالي نستطيع أنْ ننظم علاقتنا ، وأنْ نتعاون في فهم الكون وبناء الحضارة ، والصوت والمعنى هما من أبرز خصائص اللغة الإنسانية ؛ ولذلك كان تحليل الصوت اللغويّ معزولاً ومنطوقًا محور التفكير الصوتيّ عند علماء اللغة قديمًا وحديثًا " [4] .

وممّا لا شك فيه أنَّ تناول النصوص لدى القدماء قد تخلله كثيرٌ من الملاحظات الصوتية ، نحو الإبدال الصوتي ، والإحلال بين الصوائت القصيرة ، والقلب المكانيّ ، وبعض الموضوعات المتصلة بالهمزة ، والإظهار" فك التضعيف " ، والتقاء الساكنين ، وحذف التنوين ، والأصوات وعلاقتها بالدلالة ، وغير الصحيح صوتيًّا ، وغير ذلك ممّا يصبُّ في الفرعين الرئيسين لعلم الأصوات ، وهما الفوناتيك والفونولوجي ؛ ومن ثمَّ علينا أنْ نُعْمل عقولنا في هذا التحليل عند تناوله ؛ من أجل إبرازه بصورةٍ ، يتصف التفكير من خلالها بأنَّه تفكيرٌ منهجيٌّ ، وهو الأمر الذي سينعكس بالتأكيد على الجانب المعرفيّ لدى طلابنا ، ومثال ذلك في هذه العجالة ما يلي :

1- الإبدال الصوتي بين الياء والواو :

مثال هذا الإبدال ما جاء بين كلمتي (رِيق وروق) ، في شرح ثعلب على ديوان زهير ، فهما يدلان على أوّل كلّ شيءٍ ، قال زهير : (من البسيط)

كأنَّ رِيقَتها بَعْد الكَرى اغْتَبَقَتْ مِن طَيِّبِ الرَّاحِ لمّا يَعْدُ أنْ عَتَقَا

وقد قال ثعلب في شرْحه : " ورَوقُ كل شيءٍ أوّله ورَيْقه أيضًا : قال لبيد :

* بصافِي المَزْجِ مِن رَيْقِ الغَمامِ * " [5] .

فقد بين ثعلب أنَّ لفظيّ (روق ورَيْق) بمعنى أوّل الشيء ، وفي هذا قال ابن منظور : " ويُقال : فَعَله في رَوق شبابه ورَيق شبابه ، أي في أوّله ، ورَيق كلِّ شيءٍ أفضله ، وهو فَيعل ، فأدغم [6] ، وريّق كلِّ شيءٍ أفضله وأوّله ، تقول : ريّق الشباب وريّق المطر ، وقد يُخفّف ، فيُقال : رَيْقٌ ، قال لبيد :

مَدَحْنا لها ريْق الشَّبابِ فَعارَضَت جَنَابَ الصِّبا في كاتِمِ السِّرِّ أعْجَما " [7].

ومن خلال ما سبق يُلاحظ إجماع اللغويين على أنَّ (رَوق ورَيْق) بمعنى واحد ، وقد وقع الإبدال فيهما بين صوتيّ الياء والواو ، وهما حرفا علّةٍ ، و حروف العلّة " أحقُّ بالإبدال من كلِّ ما عداها من الحروف ؛ لاجتماع ثلاثة أسباب : طَلَب الخفّـَة ، والكثرة ، والمناسبة بين بعضها وبعض ، من جهة أنَّه يُتمَكّن بها أو ببعضها من إخراج الحروف ، ومن جهة ما فيها من المدِّ واللين ، ومن جهة ما تمكّن بها في الشعر من التلحين ، ومن جهة اتّساع مخرجها ، على اشتراكها في ذلك أجمع . أمَّا طلب الخفَّة ، فإنَّه إذا كان الواو إلى الياء في (ميقات) أخفُّ من الأصل ، الذي هو(موقات) ، فهو أولى منه ، فالخفّة تُطلب به . وأمَّا الكثرة ، فإنَّ ما كَثُر في الكلام أحقُّ بالتخفيف ، ولها كثرةٌ ، ليست لغيرها من الحروف ؛ لأنَّه لا تخلو كلمةٌ منهنّ أو من بعضهن ، إذْ لو أشبعت الضمة لصارت واوًا ، ولو أشبعت الفتحة لصارت ألفًا ، ولو أشبعت الكسرة لصارت ياءً ، فالكثرة تُطلب بالتخفيف ... وأمَّا المناسبة ، فتتطلّب جواز قلْب بعضٍ إلى بعضٍ من غير إخلالٍ بالكلمة ، من قِبَل أنَّ المُقارب للحرف يقوم مقام نفس الحرف ، فكأنَّه قد ذُكِر بذكْره نفس الحرف ، وليس كذلك المُتباعد منه ؛ فلهذه العلّة من اجتماع الأسباب الثلاثة كانت أحقَّ بالإبدال من غيرها " [8] .

---

(3) علم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عاطف مدكور ص 87 – 90 .
(4) مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص 33 – 34 .
(5) ديوان زهير بشرح ثعلب ص 35 – 36 .
(6) اللسان ، مادة (روق) .
(7) السابق ، مادة (ريق) .
(8) المخصّص 13 / 267 – 268 ، ويُنْظر : الزجّاجي ومعيار الإبدال اللغويّ ، ص 594 – 595 .

وبالإضافة إلى ما ذُكِرَ فإنَّ هذه الأصوات متقاربةٌ في المخرج والصفات ، فالواو " صوتٌ صامتٌ " ، أو نصف حركةٍ ، من أقصى اللسان ، مجهورٌ ، نحو الواو في (ولد) ، ويمكن وصْفه بأنَّه شفويٌّ كذلك ، حيث إنَّ الشفتين تنضمان عند النطق به . والياء صوتٌ صامتٌ ، أو نصف حركةٍ ، حنكيٌّ ، وسيطٌ ، (أي أنَّ الياء عند علماء العربية من وسط الحنك ، وهو وصْفٌ دقيقٌ) ، وكذلك مجهورٌ ، نحو الياء في (يترك).

ومن أمثلة هذا الإبدال أيضًا كلمتا (رواح ورياح) ، للدلالة على الخروج بالعشيّ ، وقد وردتا في تعليق ثعلب على قول زهير : (من الطويل)

إلى هَرِمٍ تَهْجيرُها ووَسِيجُها تَروَّحُ مِن لَيْلِ التِّمَامِ وتَغْتَدِي

فقال : " ويُقال : خرج برواحٍ وبرياحٍ ، إذا خرج بالعشِيّ " [9] ، أي أنَّ اللفظين بمعنى واحدٍ ، قال ابن منظور : " وتقول : خرجوا برواحٍ من العَشِيّ ورياحٍ ، بمعنى " [10] ، وقد وقع الإبدال بين اللفظين - مع اتّفاق المعنى – متمثِّلاً في صوتي الواو والياء ، وهما حرفا علّةٍ ، وقد سبق العرض لمثل ذلك ، وهو ما يؤكِّد على أنَّ الإبدال الصوتي من طرق تنمية الحصيلة اللغوية .

2 – في إشباع الفعل في الشعر :

من المعروف أنَّ إطالة بعض الحركات أو تقصيرها يعدُّ من الأمور الصوتية الشائعة في الشعر ، فيجوز للشاعر أنْ يشبع الحركات القصيرة ، سواءٌ أكانت فتحةً أم ضمةً أم كسرةً ، وهو ما ينشأ عنه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، ولا شكّ في ذلك ، فقد " كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريقٍ مستقيمة " [11] . وقد وقع هذا الإشباع في كلٍّ من الاسم والفعل ، سواءٌ أكان الإشباع في الفعل لا يؤثِّر في إعرابه [12] أم يؤثِّر في إعرابه ، والتأثير في إعرابه محصورٌ في الفعل المضارع الناقص وفعل الأمر الناقص . ولمَّا كان المقام لا يتسع للتمثيل لكلِّ ذلك ، فإنَّني أحيل القارئ على بحثٍ مفصّلٍ لأحد أساتذتي ، على أنْ أتناول مثالاً للإشباع في الفعل المضارع الناقص ، شاع في نصوص القدماء وتناولوه بالتحليل ، لكنّ نظرةً متأنيةً فيه يمكن أنْ تقرّبنا من مصاف التعمُّق في التفكير والمعرفة ؛ ومن ثَمَّ تنمية هذه المعرفة ، وهذا المثال هو قول قيس بن زهير العبسيّ : " من الوافر"

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَت لبُونُ بني زِيَادِ ؟

فبيت قيس ورد فيه الفعل (يأتي) مسبوقًا بحرف الجزم (لم) ، وأشبعت كسرة التاء ، فنشأ حرف الياء ، وهو ما يتعارض مع وجود حرف الجر [13] . ومن المعروف في الدرس النحوي أنَّ المضارع المعتل الآخر عند جزمه تكون علامة جزمه حذف الألف أو الواو أو الياء ، نيابة عن السكون ، لكن لغة الشعر " ما اصطلح عليه بالضرورة " تشير إلى أنَّه من أوجه الإعراب في المضارع المعتل الآخر تقدير الجزم والاكتفاء بتقدير طرآن السكون مسبوقًا بحركةٍ في الضرورة ، أي جَعْل سكون الياء عَلَم الجزم ، كما في البيت الذي معنا [14] .

---

(9) ديوان زهير بشرح ثعلب ص 231 ، ويُنْظر أيضًا ص 210 ، 227 ، والتهجير : السير في الهاجرة ، وهو نصف النهار ، وسَيجٌ : ضربٌ من السير فوق العَنَق ، وليل التمام : أطول ما يكون الليل .

(10) اللسان ، مادة (روح) .

(11) يُنْظر : سر صناعة الإعراب 1 / 338 ، 2 / 719.

(12) يُنْظر : الخصائص 2 / 316 .

(13) يُنْظر : إشباع حركات الأبنية في الشعر وموقف النحاة منه ص 138 – 139 .

(14) يُنْظر :الكتاب 316/3 ، ومعاني القرآن للفرّاء 161/1 ، 188/2، والأصول في النحو 164/3 ، ومعاني الحروف للرماني ص 38 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص 323 – 324 ، والخصائص 334/1 ، والمحتسب 149/1 ، 300 ، 345 ، وأمالي ابن الشجري 1/ 126- 128، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص 307 ، والإنصاف 30/1 ، وشرح المفصّل 505/3 ، وشرح التسهيل 285/1 ، 286 ، 23/3 ، وشرح الكافية 25/4- 26 ، والممتع في التصريف 537/2 ، وارتشاف الضرب 1702/4 ، 1703 ،

والحقيقة أنَّه من خلال تَتبُّع هذا البيت في المصادر المختلفة ، التي سبق الإشارة إليها ، تبين أنَّ ثمة قولين تجاه الياء في (يأتيك) ، فهناك مَن أشار إلى أنّها لام الفعل أُجريت مُجرى الصحيح ، على نحو ما تقدم ، نحو سيبويه ، حيث علَّق عليه بقوله : " فجعله حين اضطُرّ مجزومًا من الأصل "[15] ، وهو ما أشار إليه الفرّاء أيضًا[16] . وهناك مَن أشار إلى أنَّ الشاعر اضطر لإقامة وزن الوافر ، فأشبع الكسرة ، فنشأت الياء ، نحو ابن جنّي في الخصائص[17] ، أضف إلى ذلك أن كثيرًا من المصادر ذكرت القولين معًا على نحو قِيل ، وقيل [18] .

وفي القول بأنَّ ذلك ضرورة وجهة نظرٍ أودُّ الإشارة إليها ، فالبيت من الوافر (مفاعلتن مفاعلتن فعولن) والجزء الأول كما ورد في البيت هو (ألم يأتيـْ/ مفاعلْتن) لو ورد محذوف الياء هكذا : ألم يأتِ (مفاعيلُ) ، لكان جائزًا على القول بدخول الكف ، وأقوى قياسًا ، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى إثبات الياء (19) ، قال ابن جني :" ولكن اعلم أنَّ البيت إذا تجاذبه أمران : زيغ الإعراب ، وقُبح الزحاف ، فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب ، كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك ، فلو قال في قوله:

*ألم يأتيك والأنباء تنمي *

ألم يأتك والأنباء تنمي ، لَكَان أقوى قياسًا ، على ما رتَّبه أبو عثمان ، ألا ترى أنَّ الجزء كان يصير منقوصًا : ألم يأت (مفاعيل) ... فإنْ كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرًا ، لا يزاحفه زحافًا فإنَّه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته " [20] .

وقد ذكر البغدادي قولاً في هذا الأمر ، فقال : " وقال ابن خلف : هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات ، وليس يجب أنْ يكون من باب الضرورات ؛ لأنَّه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر ، وإنّما موضع الضرورة مالا يجد الشاعر منه بدًّا في إثباته ، ولا يقدر على حَذْفه لئلا ينكسر الشعر ، وهذا يسمَّى في عروض الوافر المنقوص ، أعني إذا حُذِف الياء من قوله :ألم يأتيك " [21] . وليس ذلك فحسب ، بل إن الفرَّاء خرَّج الفعل (تخشى) من قوله تعالى :{ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى } [22] في أحد الوجوه على إثبات الياء في موضع الجزم ، وأشار إلى أن قراءة حمزة بنية الجزم في (ولا تخشى) مع إثبات الياء صوابٌ ، لو كان ينوي ذلك[23] . وهنا يحضرني القول بأنَّ ما " جاء مثله في القرآن ، وقرأت به القرَّاء لم

5/ 2387 ، ومغني اللبيب 108/1 ، والأشباه والنظائر في النحو 1 / 209 ، والتصريح 285/1 – 287 ، وشرح الأشموني 118/1 – 120 ، وخزانة الأدب 361/8 – 384 ، 524/9 .

(15) الكتاب ، 316/3 ، ويُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 118/2 ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور 3 / 169 .

(16) يُنْظر : معاني القرآن 161/1 ، ولسان العرب ، (أتي) حيث يرى ابن منظور والمازني أنَّ هذا هو الأصل .

(17) يُنْظر : الخصائص ، 334/1 ، والإنصاف 30/1 ، ولسان العرب (أتي) .

(18) يُنْظر : شرح التسهيل 286/1 ، وشرح الرضي على الكافية 4/ 26 ، والممتع في التصريف 537/2 ، وخزانة الأدب 361/8 – 366 ، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل 1/ 335 – 336 .

(19) يُنْظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 3 /112 .

(20) الخصائص 334/1 ، ويُنْظر : سر صناعة الإعراب 80/1 - 81 ، 176/2 ، وفي أدلة النحو ، ص 104 .

(21) خزانة الأدب 362/8 .

(22) سورة طه ، الآية 77 .

(23) يُنْظر : معاني القرآن 161/1 ، 187/2 ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 2 /100 ، 119 – 120 ، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور 3 / 151 ، 169 – 170 ، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، المجلد الأول 1/ 336 .

يدخل مثله في ضرورة الشعر "[24] ؛ وذلك لأنَّه " ليس في القرآن ضرورة "[25] ، وهو الأمر الذي دعا الدكتور محمد حماسة إلى قوله " ولست أعلم أحدًا من النحاة عارض هذا المبدأ المهم "[26] . ولمَّا كان ذلك كذلك ، وأنَّه قد وردت أبياتٌ أخر تنحو هذا المنحى[27] ، فإنَّه آن لنا أنْ نقول إنَّ ما ورد في بيت قيس بن زهير لغةٌ لبعض العرب ، على نحو ما قال الزَّجّاجيّ في الجمل وابن جني في المنصف[28] – لا على نحو ما قاله البطليوسي على سبيل المثال [29] – **وأنَّ الشاعر سار في ركب المطولين من العرب ، ولاسيما أنَّ إعطاء الصوت حقه والوفاء به كان في مناطق القبائل التي يغلب عليها سحنة الحضر كما في قبائل أهل الحجاز** ، وليس في مناطق البدو الذين يميلون إلى السهولة والسرعة في النطق ؛ ومن ثَمَّ الحذف ، نحو تميم وهذيل [30] ، وفي هذا تفسيرٌ لتعليق الخليل على بيت زهير حيث قوله :" قال : يأتيكَ ، فترك الياء استخفافًا " [31] ، أضف إلى ذلك أنَّ الشاعر عَبْسِيٌّ، وعبس أحد بطون قيس ، وقيسٌ كانت تسكن الحجاز [32].

إنَّ القول بأنَّ هذا لغةٌ هو ما قال به أيضًا الأستاذ عبد السلام هارون ، حيث قال : " وهي لغةٌ لبعض العرب ، يجرون المعتل مُجرى السالم في جميع أحواله ، فاستعملها هنا للضرورة "[33] ، وإن كنت مازلت أرى أنّه لا ضرورة فيه على نحو ما سبق . يضاف إليه " أن ما جاء في الشعر مما عدّه النحاة ضرورة ، ليس إلا خصائص لهجية تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة ، التي تغذيها جميع اللهجات ، فأصبحت بذلك جزءًا منها . وقد قصرت قواعد النحاة عن شمولها ، فنسبوها إلى أصحابها حينًا، واكتفوا بالقول بأنَّها (لغة قوم) حينًا آخر ؛ هروبًا من عدم اتساقها مع القاعدة ، التي يريدون لها الاطراد ، وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة ، ولم يستطع التخلص منه . وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى دراسة مستويات الشعر نفسه ، فأمّا ما قاله الشاعر لينشده في الأسواق العامة ، التي كانت تُعْقَد لهذا الغرض ، وليسمعه مستمعون من قبائل متعددة ، وما نال شهرة خاصة كالمعلقات وغيرها ، وما جاء من شعر المختارات كالمفضليات والأصمعيات مثلاً ، فينبغي أنْ يُقبل بكلِّ ما فيه من خصائص على أنَّه يمثِّل اللغة الأدبية المشتركة "[34] .

وإلى أنْ تُحَقَّق مثل هذه الأمور في ضوء دراسة مستويات الشعر نفسه فإنّي أرى هنا أيضًا – بناء على أنَّ ذلك لغةٌ – أنَّ القول بإثبات الياء إشباعًا لكسرة التاء له صلةٌ بالمعنى النَّصِّيِّ ، وهو الدلالة على أنَّ نبأ إبل بني زياد – وعلى وجه التحديد إبل الربيع بن زياد العبسي – قد شاع وانتشر ، وهو ما يتناسب مع تطويل الصوت وإعطائه حقه . فالبيت من قصيدةٍ داليةٍ ، تحدَّث فيها الشاعر عن نبأ هذه الإبل ، وأنَّ ما لاقته منه بمثابة ما لاقاه من " حَمَل بن بَدْرٍ " ، الذي اتفق معه قيس على كون نقطة ذات الإصاد نهاية السباق بين داحس والغبراء ، فجعل " حَمَل " فتيةً

---

(24) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2 /157 ، ويُنْظر :لغة الشعر ، ص 136 .

(25) السابق 2 /119 ، ويُنْظر : لغة الشعر ص 136 ، واللهجات العربية في التراث 689/2 حيث يرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أيضًا أنَّه لاضرورة في القرآن ولا في النثر .

(26) لغة الشعر ، ص 136 ، ويُنْظر : شرح أبيات الجمل للبطليوسي ص 307 .

(27) يمكن مراجعة هذه الأبيات في المصادر المذكورة بأول الحديث عن إشباع الفعل في الشعر .

(28) يُنْظر : الجمل في النحو للزجاجي ص 372 ، والمنصف ص 374 .

(29) يُنْظر : شرح أبيات الجمل للبطليوسي ص 307 .

(30) يُنْظر :اللهجات العربية في التراث 681/2 ، 683 ، 684 ، 706، 708 .

(31) الجمل في النحو ، ص 204 ، ويُنْظر : معجم الشعراء للمرزباني ص178 .

(32) يُنْظَر : الصحاح ، مادة عبس ، 3 / 945 ، والاشتقاق لابن دريد 2 / 277 .

(33) هامش 2 من الكتاب 316/3 ، ويُنْظر :هامش 2 من الأصول في النحو 443/3 .

(34) لغة الشعر ، ص 327 .

عند نهاية السباق لردِّ داحس ؛ ومن ثم فوز الغبراء ، وهو ما حدث بالفعل ؛ فهاجت بسبب ذلك الحرب المعروفة باسم داحس والغبراء ... إلخ . وقد قالها قيس بسبب قصة حادثة الدِّرع بين قيس بن زهير والربيع بن زياد ، وكلاهما من بني زياد ، وهم الربيع الكامل ، وعمارة بن زياد ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس ، وجميعهم من عَبْس ، وقد ذاع صيت كلٍّ منهم بصفةٍ لزمته على هذا النحو .

أعود إلى قصة حادثة الدِّرع ، فأشير إلى أنَّ الربيع بن زيادٍ العبسيّ قد عدا على درع لقيس بن زهير ، يُقال لها :ذات المَواسِي ، فأخذها ، ورفض أنْ يردها ، فاستاق قيس إبلاً للربيع ، بعد أنْ خَلَّى سبيل قيسٍ أُمّ الربيع ، وأتى بالإبل مكة ، فباعها من عبد الله بن جُدْعان بأدراعٍ وسيوف ، فكأنَّ قيسًا أراد أنْ يقول للربيع : إذا كنت قد أخذت الدرع ، ورفضت ردها ، فإنَّ نبأ أَخْذِي إبلك ، وبَيْعها بأدراعٍ وسيوف كثيرةٍ قد ذاع وانتشر ، أَلَم يأتِيك خبر هذه الإبل ، إبل بني زياد وما صُنِع بها ؟! فحَذَف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه [35] . ولا غرابة في ذلك ، فالعرب إذا أخبرت عن الشيء غير مُعْتَمِدتِهِ ولا مُعْتَزِمَةٍ عليه ، أسرعت فيه ، ولم تتأنَّ على اللفظ المعبِّر به عنه ، ولَمَّا كان قيس متعمدًا الحديث هنا عن هذا الأمر ، فقد أراد أنْ يلفت نظر المتلقي وخاصةً الربيع بن زياد إلى أنَّ هذا موضع موعظةٍ ، وتنبيهٍ ، وإيقاظٍ ، وتحذيرٍ لمن تُسوِّل له نفسه فِعْل هذا الأمر مرةً أخرى ، أضف إلى ذلك أنَّ فيه استعظامًا للأمر ، وتعجُّبًا منه ، ودلالةً على أنَّه قد ملك عليه لفظه وخاطره ، وهو ما يمكن معه القول : إنَّه أراد من وراء ذلك أنْ يفيد السامعُ منه ذهاب الصورة بالناطق [36] ، أي إعلام السامع بالحسِّ الدلاليّ والجماليّ من وراء إثبات الياء [37] . وهنا يحضرني قَولُ الدكتور أحمد علَم الدين الجندي : " لم يعُد مقبولاً الآن أنْ نُخَطِّئ التراكيب القبلية اللغوية التي جرت على ألسنة القبائل ؛ لمجرد مخالفتها للغة المشهورة ، فكلُّ ما يشيع من وجوه التراكيب يكفي في قبوله أنْ نجد شاهدًا أو نجد له تخريجًا ، وإنْ كان مرجوحًا ، ومن الخطأ أنْ يُخَطِّئ النحاة أصحاب اللغة ، ولو كان كلام أهل هذه اللغة خارجًا عن القياس "[38] . وهو الأمر الذي يمكن من خلاله القول بأنَّه " إذا كان المبدع يتهيأ للكتابة الإبداعية محاكاةً وتخييلاً وتمويهًا ، فإنَّ المتلقي يستعدُّ للقراءة الإبداعية نقدًا واستنباطًا ، إذ يتحول إلى ناقدٍ حصيفٍ ، يمتلك زمام القراءة من خلال الكتابة ، مُزوّدًا بما هو فطريٌّ ومكتَسبٌ من الخبرات والاستعدادات التي تكبر في كلِّ مرةٍ ، ومع كلِّ قراءةٍ ، مع الحرص الدائم على إنماء هذا التهيؤ ؛ لأنَّ تضاؤله وغيابه يبطل فاعلية الشعر والتخيُّل ، كما تفقد المحاكاة هِزّتها وتعجيبها ، باعتبار أنَّها تقوم على مدى استعداد المتلقي لتذوقها وفهمها " [39] .

ب – في التأويل الصرفيّ :

الجدير بالذِّكر أنَّ التَّشْكيل الصرفيّ يتضمَّن عناصر كثيرة ، يمكن إجمالها فيما يلي [40] :

أ- صيغ الأسماء ، نحو صِيغ الأسماء الثلاثية وغير الثلاثية ، وصِيغ المصادر واسم الهيئة واسم المرَّة ، واسميّ الزمان والمكان ، والأسماء المعدولة ، وصيغ الاسم المؤنَّث الزائد على

---

(35) يُنْظَر : الأغاني 16 / 19 – 34 ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص 201 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص323 – 324 ، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ص 306 – 307 ، وخزانة الأدب 8 /364 - 372 ، وكتاب الحماسة البصرية 1 / 163 – 164 ، 197 ، حيث توجد أبيات قيس ، وكذلك تعليق المحقق عليها .

(36) يُنْظَر : المحتسب 2/ 253 – 256 ، صدد عَرْضه للقراءات في كلمة " يَا حَسْرَةً " من قوله تعالى : { يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون } يس30 .

(37) يُنْظَر : الإعراب ظاهرة جمالية ص 163 – 165 .

(38) في التركيب اللغويّ ص 124 ، ويُنْظر : تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل ص 91 – 101 .

(39) الشاعر والنص والمتلقي عند حازم القرطاجني ص 225 ، ويُنْظر به ص 220 – 221 ، 225 – 253 ، وقراءة النص وجماليات التلقي ص 80 – 92 ، 101 – 115 ، ومن صور التلقي في النقد العربي القديم ص 58 – 68 ، ودلالة النصِّ بين قراءاته وقرائه ص 46 – 47 .

(40) يُنْظر في ذلك : نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 64 – 110.

الثلاثي ، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الجانب الدلالي في الاسم يتميّز بأنَّه يمكن أنْ يُعرف عن طريق المعجم ؛ وذلك باعتباره يُوضع على شيءٍ ، ويكون دالاً على معنًى في نفسه [41] .

ب- صيغة الصفة ، وأعني بذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، وصيغة المبالغة ، والصفة المشبّهة ، واسم التفضيل .

ت- صيغة الفعل ، وهي ما دلّ على معنًى وزمان ، وهي صيغةٌ تُسهم بدورٍ بارزٍ في التَّشْكيل الصَّرفيّ للغة ، وتتضمّن الماضي بأوزانه المختلفة للثلاثي والمزيد عليه بمعانيه المختلفة ، وتصاريفه مع المضارع [42] .

ث- الضمائر ، وهي ثابتةٌ على هيئتها، لا تتصرف إلى صيغة غيرها ؛ من منطلق أنَّها غير مُشتقّة من غيرها ، فلا يوجد لها أصلٌ اشتقاقيٌّ ، كالأفعال والصفات [43]،لكنَّها تُسْهم بدورٍ ملحوظ في تمكين التَّشْكيل الصَّرفي من إظهار فاعليته في المعنى من خلال السياق .

ج- الخوالف ، ويُقصد بها أفعال المدحِ والذَّمّ ، وصيغة التعجب ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، وهي تُشكِّل مبنًى تقسيميًّا ، وتشترك – مبنًى ومعنًى – في سماتٍ ، تُميِّزها عن غيرها من بنية التَّشْكيل الصرفيّ الأخرى [44] .

ح- الظرف ، وهو يُعدُّ عنصرًا رئيسًا من عناصر التَّشْكيل الصرفيّ ، سواءٌ أكان ظرف زمانٍ أم ظرف مكانٍ ، والظروف جامدةٌ ، مثل الأدوات والضمائر ؛ أي أنَّها لا تتصل بأصلٍ اشتقاقيٍّ ؛ ولذلك فإنَّه لا يكون فيها ما يشيع في الأسماء من التصريف والاتِّساع ، ولا تدخل في علاقات جدولية ، كالإسناد والإلصاق والتصريف [45] .

خ- أخيرًا أشير إلى أنَّ الأداة من عناصر التَّشْكيل الصرفيّ ، وهي " ما دلَّ على معنًى غير متصرّف ، ولم يكن له إعراب بوجه ، ولم يتضمّن الزمان ، ولا يدخل في المستويات اللغوية القابلة للتحليل أو الإسناد ، وإنَّما يفيد بصيغته معناه الذي وُضِع له من خلال السياق " [46] .

وممّا لاشك فيه أنَّ للمواضعة تأثيرًا في التمييز بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، لكن ينبغي ألاّ نغفل دور السياق أيضًا في القول بالتَّأويل الدلاليّ (التناوب الدلاليّ) أو بالتحويل بين الصِّيَغ ، أو بالعدول بين صيغة وأخرى ، فهذا لا يتّضح إلاّ في إطار علاقة الصِّيغَة بغيرها من الكلمات في التراكيب المُختلفة داخل النَّصّ ؛ ومن ثَمَّ إضفاء دلالةٍ مَّا على الكلمة ، لا يمكن اكتسابها منعزلةً عن سياقها [47] . وفي إطار هذا الفهم أشير إلى أنَّ كتب القدماء قد تضمَّنت أحاديث كثيرةً عن تأويل الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، تسهم في إثراء تحليل النص ، سواءٌ أكان هذا الحديث تنظيريًّا أم تحليليًّا لنصٍّ مَّا ، على نحو ما جاء في (الكتاب) و(المقتضب) ، وغيرهما من أمهات الكتب ، وشروح القصائد والدواوين الشعرية المختلفة ، وكتب الأمالي ، نحو أمالي ثعلب (مجالس ثعلب) ، وأمالي ابن الشَّجريّ ، وأمالي ابن الحاجب . وعلى المتلقي إمعان النظر في هذا التحليل

---

(41) يُنْظر على سبيل المثال : الكتاب 1 / 35 ، 234 ، 4 / 5 ، 53 ، 78 – 97 ، والمقتضب 3 / 68 ، 101 ، 226 ، 269 ، 4 / 299 ، والأصول في النحو 1 / 39 ، وشرح الرَّضِيّ على الكافية 3 / 399 ، وشرح المفصل 6 / 107 – 111 ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 67 .

(42) يُنْظر : الأصول في النحو 1 / 38 .

(43) يُنْظر : المقتضب 3 / 186 ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي السابق ص 78 .

(44) يُنْظر : الكتاب 1 / 72 - 73 ، 241 – 253 ، 2 / 175 – 179 ، 3 / 266 ، 4 / 97 ، 116 ، 229 ، والمقتضب 2 / 140 ، 3 / 190 ، 220 ، 4 / 173 ، واللغة العربية معناها ومبناها ص 113 – 117 ، والعلامة الإعرابية في الجملة ص 102 ، 105 – 106 ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 67 .

(45) يُنْظر : الكتاب 1 / 216 – 228 421 ، والمقتضب 2 / 115 ، 3 / 274 ، 4 / 328 ، وشرح الرَّضِيّ على الكافية 3 / 167 – 233 ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 85 .

(46) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 89 .

(47) يُنْظر : استراتيجيات الخطاب ص 78 ، 86 – 87 ، 114 ، 119 ، 167 ، 195 .

وإظهارة بصورة ، تنمُّ عن عمق التفكير والمعرفة ، ومن ذلك تأويل الصيغ الصرفية . وإذا نظرنا في كتاب أمالي ابن الشَّجريّ – على سبيل المثال – سنجد أنَّه قد صرح فيه بالتحويل بين الصيغ الصرفية أو ألمح إلى التناوب (التَّأويل) غالبًا ، وقبل التمثيل لمثل هذا التحليل وتناوله أشير إلى البناء الصرفي " لن يكون فعّالاً ما لم يكن مرتكزًا على نشاط التركيب أو فاعلية السياق . أمَّا البناء الذي يُنْظر إليه بمعزلٍ عن هذه الفاعلية أو هذا النشاط فلا بُدَّ له أنْ يكون قريب المرمى واضحًا ، إذْ يكون نتاجًا للبُعد الواحد أو المدلول الموجّه ، أو الموقف المعزول " [48] ؛ وفيما يلي من حديث عن تأويل (فعيل) بمعنى فاعل أو مفعول محاولةٌ لتلمُّس هذا التحليل وتناوُله :

- ***تأويل (فعيل) بمعنى فاعل أو مفعول***

وردت صيغة (فَعيل) بمعنى (فاعل) أو (مفعول) أو محتملةً المعنيين معًا في أمالي ابن الشَّجريّ في تسعة مواضعَ [49] ، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول امرئ القيس في وصف ناقته [50] :

تَخْـــدِي عَلى العِلاّتِ سَـامٍ رَأسُها ... رَوْعاءَ مَنْسِمُها رَثِيمٌ دامِـــــي
جالَتْ لِتَصرَعَنِي فَقُلتُ لَها اقصِرِي ! ... إنّي اِمرُؤٌ صَرْعِي عَلَيكِ حَرامُ

فقال : " خَدَى البعير يَخْدِي خَدْيًا ، ووخَدَ يَخِدُ وخَدانًا ووَخْدًا : كلاهما من السير السريع . وقوله : على العِلاَّت ، أي على ما بها من الكلال والجوع والعطش . و " سامٍ رأسُها " : أي مرتفعٌ مِن نشاطها ، وموضع (سامٍ) نصبٌ على الحال ، ولكنَّه أسكنه ضرورةً ، كقول بشر بن أبي خازم [51] : كَفي بالنَّأي مِن أسماءَ كافي

فرأسُها إذًا مرتفعٌ بسامٍ ، دون الابتداء ، ارتفاعَ الفاعل بفِعْله ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا اعتمد عمِل عملَ الفِعْل ، واعتماده أنْ يكون خبرًا أو صفةً أو صلةً أو حالاً . ورَوْعاء : حَدِيدةُ الفؤاد ، ترتاع من كلِّ شيءٍ ، وانتصابها على الحال ، والمَنْسِم للبعير كالظُّفْر للإنسان ، ورثيمٌ : مشقوقٌ ، فعيلٌ بمعنى مفعولٌ ، صكّته الحجارة فرثمته ، وأصل الرَّثم في الأنف ، يُقال : رثَمْتُ أنْفه : إذا شقَقْتَه حتى يسيل منه دمٌ ، ولكنَّه استعاره للمَنْسِم " [52] .

---

(48) السابق ص 99 ، ويُنْظر أيضًا ص 107 – 110 .

(49) يُنْظر : أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 39 ، 108 ، 201 ، 274 ، 320 ، 352 ، 2 / 212 ، 464 ، والكتاب 3 / 674 ، 4 / 7 ، والحجة للقرَّاء السبعة 2 / 143 ، ودلائل الإعجاز 1 / 152 ، والنهاية في غريب الأثر 1 / 329 ، 2 / 341 ، وشرح الرَّضِيّ على الكافية 1 / 301 ، وشرح المفصل " التخمير " 2 / 361 ، وارتشاف الضرب 5 / 228 ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 3 / 98 .

(50) البيتان من بحر الكامل ، بديوان امرئ القيس ص 282 ، وفي(حرامِ) عيبٌ ، وهو الإقواء ؛ لأنَّ رَويَّ القصيدة مجرورٌ ، والرَّويُّ في (حرام) مرفوعٌ ، وحول الإقواء والرأي فيه يُنْظر : القافية تاج الإيقاع الشعريّ ص 111 – 123 ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص386 – 388 ، 442 – 443 .

(51) البيت من بحر الوافر ، وهو في ديوانه ص 142 ، ويُنْظر : هامش 3 من أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 38 ، والضرورة التي أشار إليها ابن الشَّجريّ – وهو ما تكرر في أماليه في غير موضع - هي ترخُّصٌ ، وما كان القول بالضرورة عامةً إلاّ لخلط النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر ؛ ومن ثَمَّ ينبغي التعامل معها على أنَّها من خصائص لغة الشعر .

(52) أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 38 – 39 ، ويُنْظر 1 / 108 ، والمعنى أنَّه حاذقٌ بالركوب ، فهذه الناقة لا تقدر أنْ تصرعه ، أي قد آتيتُ إليكِ من الإحسان ما لا ينبغي لكِ معه أنْ تصرعيني ، أي قد حرَّم إحساني إليك صرعي عليك ، وقوله " إنّي امرؤٌ صَرْعِي عليك " كان حقُّه أنْ يقول : صرعه . يُنْظر : أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 39 ، وحول فعيل بمعنى مفعول يُنْظر : همع الهوامع 1 / 288 ، وشرح الأشموني 2 / 598 ، وديوان المتنبي بشرح العكبري 1 / 74 .

ومن خلال هذا النَّصِّ يتضح أنَّ امرأ القيس يصف ناقته ، مُخبرًا إيَّانا أنَّها تُسْرع به ، على الرَّغْم ممّا بها من الكلال والجوع والعطش ، مرتفعة الرأس من شدَّة نشاطها ، حديدة الفؤاد ، ترتاع من كلِّ شيءٍ ، ومن شدَّة نشاطها أنَّ طرف خُفِّها قد صكّته الحجارة فتشقّق فدَمِي ، مثل تشقُّق الأنف ، على سبيل الاستعارة ، حتى يسيل منه الدَّم ، فهو رثيمٌ ، متشقِّقٌ ، فعيلٌ بمعنى مفعول – كما أشار ابن الشَّجريّ – أي أنَّه مشقوقٌ بالحجارة . وإشارة ابن الشَّجريّ إلى أنَّ فعيلاً بمعنى مفعول أرى أنَّه يريد القول بأنَّ فعيلاً في تأويل مفعول ، وليس القول بالتناوب الدلالي بين الصِّيَغتين ؛ لأنَّه تبنّى القول بالتحويل بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، من خلال إشارته إلى الأصل – على نحو ما سيُبيّن في عرض المثال التالي – الذي حُولت عنه الكلمة ، وهو الأمر الذي يعضِّد ما اختطه القدماء من معنًى ثابتٍ لكلِّ صيغةٍ صرفيةٍ ، لا تستطيع غيرها القيام به ؛ ومن ثَمَّ انتفاء الغموض والإبهام والخلط بين المعاني .

وبيان ذلك أنَّ امرأ القيس لو كان يريد الإتيان بصيغة (مفعول) في البناء الظاهري للتركيب لأتى بها ، وتصرَّف فيما يقيم به وزن البيت ، لكنّه أراد الاستفادة بما في صيغة فعيل من ظلالٍ دلاليةٍ ، لا تنهض بها صيغة (مفعول) ، من دلالتها على أنَّ ناقته هذه تتصف بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لها ، وهي أنَّ طرف خُفِّها دائم التشقُّق ، وأنَّ هذا التشقُّق شديدٌ ، من كثرة السير والإسراع فيه ، على الرَّغْم ممّا بها من الكلال والجوع والعطش ، مع الأخذ في الاعتبار معنى (مفعول) ، فطرف الخُفِّ مشقوقٌ بالحجارة ؛ ومن ثَمّ فإنَّ فعيلاً في تأويل مفعول ، وليست نائبة عنه ، فالمعنى " هو القصد الذي يقع به القول على وجهٍ دون وجه " [53] ؛ ومن ثَمَّ كان قصْدُ الشاعر الإتيان بهذه الصِّيغَة دون غيرها ، وهو ما يتناسب مع ما اختطه لنفسِه من مدافعة ومُقاتلة مَنْ يتقدّم إليه مُعرِّضًا أو مُقاتلاً ، ومن ثَمَّ صَبْر ناقته على شِدّة تشقُّق خُفِّها ، وذلك واضحٌ في قوله :

أبْلِغْ سُبَيْعًا ، إنْ عَرَضْتَ رِسالةً أنّي كَهَمّكَ ، إنْ عَشَوتُ أحَامِي

وذلك أنَّه كانت بينه وبين سُبَيْع بن عوف بن مالك بن حنظلة قرابةٌ ، فأتى امرأ القيس يسأله ، فلم يُعطِه شيئًا ، فقال سُبَيْع أبياتًا يُعرّضُ فيها بامرئ القيس ، ويذمُّه ، فقال امرؤ القيس مجيبًا على ذلك القصيدة موضع البيت مدار التحليل [54] .

وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأنَّ " البناء الصرفيّ يوجّه المتلقي إلى تفهُّم النشاط اللُّغويّ في اعتباراتٍ بعيدةٍ وراء الصفات الموضوعية أو الدلالات الموجّهة ، ويعمل في إدراك مواقع المكوّنات الصَّرْفيّة على الوجدان ، والموقع المتميّز تمامًا من طبيعة المكوّنات الصَّرْفيّة في ذاتها ، وإنْ يكن يتّصل بها " [55] ، وهو ما سيتضح أكثر في تناولنا المثال التالي .

فقد تناول ابن الشَّجريّ قول المتنبي [56] :

---

(53) الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ص 25 .

(54) يُنْظر : ديوان امرئ القيس ص 280 .

(55) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 99 ، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تفهُّم المتلقي للنشاط اللغوي مرهون باحترازٍ " مهمٍّ في عملية التبادل الدلالي والجمالي بين النَّصِّ والمتلقي ، يقوم على اشتراط رغبة المتلقي في القراءة ، وانفتاح هذه الرغبة ، فالرغبة المنغلقة على النَّص التقليدي لن تُسْهم في عملية التبادل " . الخطاب الإبداعي الجاهلي ص 294 .

(56) يُنْظر : ديوان المتنبي 3 / 163 ، والبيت من البسيط ، والقافية من المُتراكب ، وذلك صدد مَدْحه سعيد بن عبد الله بن الحسين الكلابيّ المَنْبِجِيّ ، والمصدر الذي هو " مفارقة " مضافٌ إلى فاعله ، وليس بمضافٍ إلى مفعوله ، كإضافة السُّؤالِ في قوله تعالى: { لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ } سورة ص ، الآية 24 ، ولا يحسُن أنْ تقدِّر : لولا مفارقةُ المُحبِّين الأحباب ، وإنْ كان ذلك جائزًا من طريق الإعراب ؛ لأنَّ المُحِبَّ لا يُوصَف بمُفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيلٍ للمنيّة إلى روحه ، وإنَّما هو مُفارَقٌ لا مُفارِق ...إلخ . يُنْظر :

لَولا مُفَارَقَةُ الأحْبابِ ما وجدَتْ لَها المَنايا إلى أرْواحِنا سُبُلاَ

وعلّق عليه بقوله : " وهذا مأخوذٌ من قول أبي تمّام :

لو حَارَ مُرْتادُ المَنِيّةِ لم يَجِدْ إلاّ الفِراقَ على النُّفوسِ دَليلاَ

الأحباب : جَمْعُ حِبٍّ ، كَعِدْلٍ وأَعْدال ، ومِثْلُه من الوصف : نِقْضٌ وأنقاضٌ ، ولا ينبغي أنْ يكون جَمْعَ حبيبٍ ، كشريفٍ وأشرافٍ ، ويتيمٍ وأيتامٍ ؛ لأمرين ، أحدهما : أنَّ الأول أقْيسُ وأكثرُ ، والثاني : أنَّ يتيمًا وشريفًا من باب فعيل الذي بمعنى فاعل ، وحبيبًا : الذي بمعنى مفعول ، فأصلُه محبوبٌ ، كما أنَّ قتيلاً أصْلُه مقتولٌ ، فقد افترقا " [57] .

ومن خلال هذا النَّص نلاحظ إشارة ابن الشَّجريّ إلى أنَّ كلمة (الأحباب) جمْعٌ لكلمة (حِبٍّ) ، مثلها مثل عِدْلٍ وأعْدالٍ ، ونِقْضٍ وأنْقاض ، ثُمَّ أشار إلى أنَّه من غير الصحيح صرفيًّا أنْ يكون (الأحباب) جَمْعَ (حبيب) ، مثل شريفٍ وأشراف ، ويتيمٍ وأيتام ؛ وذلك راجعٌ إلى أمرين : أولهما أنَّ القول بكون (الأحباب) جمعًا لكلمة (حِبٍّ) أقْيَس وأكثر ، فجمعُ الحِبّ أحبابٌ وحِبَّانٌ وحُبُوبٌ وحِبَبَةٌ وحُبٌّ ، وهذه الأخيرة إمّا أنْ تكون من الجمع العزيز، وإمّا أنْ تكون اسمًا للجمع [58] ، والثاني أنَّ يتيمًا وشريفًا من باب فعيل الذي بمعنى فاعل ، وحبيبًا : فعيلٌ بمعنى مفعول ، فأصله محبوبٌ ، كما أنَّ قتيلاً أصْلُه مقتولٌ ؛ ومن هنا كان الفرق ، فحبيب يُجمع على أحباء ، على وزن أفعلاء ، نحو شديدٍ وأشدّاء ، ونَصيبٍ وأنْصِبَاء ، قال تعالى : { وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاء اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ } [59] .

والذي نريد بيانه والتأكيد عليه أنَّ ابن الشَّجريّ في سببه الثاني من تعليله قد أشار إلى أنَّ تأويل كُلٍّ من يتيمٍ وشريفٍ هو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ ، وتأويل حبيبٍ فعيلٌ بمعنى مفعولٍ ، مُشيرًا إلى أنَّ أصْله محبوبٌ ، أو أنَّه مُحوّلٌ عن محبوبٍ ، دون الإشارة إلى أنَّ صيغة فعيلٍ نائبةٌ عن فاعلٍ أو مفعولٍ ، أي دون التصريح بالتناوب بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، بل بالتلميح إلى أنَّ فعيلاً في تأويل فاعلٍ أو مفعولٍ ، وتَبَنّي القول بالتحويل بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة . وذلك – في نظري – لم يكن بالنظر إلى الصِّيغَة الصَّرْفيّة مُجرّدةً ، ولكنَّه من واقع استقرائه اللغويّ لها بعد دخولها تراكيب مختلفة ، أضف إلى ذلك أنَّه " لا يمكن لصيغةٍ من صيغ الوصف العامل أنْ تتنازل عن معناها الذي تبوأته ، وثبت لها ؛ لتؤدّي دورًا دلاليًّا معقودًا أمْره بصيغةٍ أخرى " [60] ، وذلك " لأنَّ لكلِّ صيغةٍ قيمتها الدلالية المرتبطة بها ، والتي لا يجوز بحالٍ التَّخلّي عنها ، أو السماح لغيرها بأدائها ، لسببٍ بسيطٍ ، هو أنَّ الصِّيغَة البديلة لا تحمل هذا القدر من الدلالة التي تحمله الصِّيغَة الأصلية ، أو المُرادة في المعنى الباطني للتركيب " [61] .

أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 352 – 353 ، وهامش 4 للمحقق من هاتين الصفحتين ، ومغني اللبيب 1 / 294 وشرْح العكبري على ديوان المتنبي 3 / 163 .

(57) أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 352 ، ويُنْظر أيضًا 1 / 274 ، وبيت أبي تمّام من بحر الكامل ، في ديوانه 3 / 66 ، في مدْح نَوحَ بن عَمْرو السَّكسكِيّ ، وروايته به (لم يُرِدْ) .

(58) يُنْظر : المُحكم ، لابن سيدَه (حبّ) ، ولسان العرب ، مادة (حبب) .

(59) سورة المائدة ، الآية 18 ، ويُنْظر : جمهرة اللغة (بحح) ، ولسان العرب (حبب ، يتم ، شرف) ، وتاج العروس (حبب) ، وتفسير الطبري 6 / 165 ، وكتاب الحماسة البصرية 1 / 82 ، 3 / 1376 ، 4 / 2214 ، وشرح ابن عقيل 4 / 130 ، وذلك في تعليقه على قول ابن مالك :

وَلِكَريمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاَءُ فِي المُعَلْ لامًا ، ومُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

وهامش 2 من أمالي ابن الشَّجريّ 1 / 352 للمُحقِّق ، والآية من سورة المائدة ، الآية 18 .

(60) التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ، ص 38 .

(61) السابق ص 44 .

وهو الأمر الذي يؤكِّد على أنَّ القول " بوقوع التناوب الدلاليّ يهدر كلَّ هذه القيم الخلافية ، والفروق الدلالية التي ثبتت للصيغ ، إذْ يعني أنَّ الصِّيغَة المُستعملة تقوم بالدور الدلاليّ الذي هو للصيغة البديلة ، والقائل بذلك يعفي نفسه مؤونة البحث عن التفسير الملائم لإيثار الصِّيغَة المُستعملة ، دون أنْ يجيب عن سؤالٍ كهذا : ما السِّرُّ في إيثار صيغةٍ ما ؛ لتنوب عن أخرى في أداء دورها ؟ وما عِلّة عدَم استخدام المتروكة ؟ وستكون الإجابة بالقَطْع راجعةً لسببٍ ، أو لآخر ، للظِّلال الدلالية الخاصة بالصِّيغَة نفسِها " [62] .

فصيغة فعيل في الدرس الصرفيّ لها استخدامان ، أحدهما أنَّها صفةٌ مُشبّهةٌ باسم الفاعل ، تُشتقُّ من مصدر (فَعُلَ) ، ومن مصدر (فَعَلَ) اللازم المُضعّف أو المُعتل اللام ، والمؤنث فعيلةٌ ، نحو كريمٍ وكريمةٍ ، وطويلٍ وطويلةٍ ، وقد يستوي فيها المُذكّر والمؤنّث ، نحو قريبٍ ، وجديدٍ ، ورحيمٍ ، ؛ وذلك للدلالة على صفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لصاحبها ، أمَّا الاستخدام الآخر فهو أنَّها تأتي صيغة مبالغةٍ مُحوّلةً عن اسم الفاعل ؛ للدلالة على المبالغة في الحدث أو المبالغة في الفعل [63] . ولمَّا كان الأمر على هذا النَّحو فإنَّه يحضرني قول الدكتور طه الجندي : " وإذنْ فالمعنيان الدلاليان المُرتبطان بهذا القالب هما الدلالة على الأوصاف الثابتة ، والخِصال المُلازمة لأصحابها ، وأيضًا الدلالة على المبالغة في الحدث ، وتكراره من صاحبه ، حتى صار طبيعةً فيه ، ولا شكّ في أنَّ هذه الظِّلال الدلالية التي ثبتت لهذا القالب جعلته ذا طبيعةٍ دلاليةٍ خاصةٍ ، تنأى به عن أنْ يقوم بدورٍ دلاليّ لصيغةٍ أخرى ، كاسم الفاعل أو اسم المفعول ؛ لأنَّهما – كما نعلم – يتّسمان بسماتٍ دلاليةٍ بعيدة تمامًا عمّا ثبت لهذه الصِّيغَة من سمات ، وهنا تبدو إشكاليةٌ مفادها : إذا كان الأمر كذلك فكيف ساغ لعلمائنا القدامى – ومن بينهم ابن الشَّجريّ – أنْ يُردِّدوا في كثيرٍ من أقوالهم مجيء (فعيل) بمعنى(فاعل) ، أو بمعنى (مفعول) ؟ ممّا يعني أنَّ هذه الفوارق كانت غائبةً عنهم " [64] ، أو عن بعضهم ، أو لِنَقُل إنَّهم لم يتنبّهوا إلى ضرورة بيان هذه الفوارق في السياقات المختلفة ، أو أنَّهم تركوها اعتمادًا على فهم المتلقي .

من خلال هذا العرض واستقراء بقية المواضع التي أشار فيها ابن الشَّجريّ إلى أنَّ (فعيلاً) بمعنى (فاعل) أو مفعول يمكن القول : إنَّ تأويل (فعيل) بفاعل أو مفعول في هذه المواضع أيضًا كان الهدف منه التركيز على إثبات المعنى المُراد من الكلمة التي على مثال فعيل بصيغةٍ تفيد دوام الوَصْف وثبوته لصاحبها ، بجانب المبالغة فيه ، فيما يتّصل بالمعنى النَّصِّيّ ، دون التركيز على إظهار الجانب العِلاجيّ أو ما يُسمّى بالحَدَث . وهنا أشير إلى أنَّ " علاقة (الصِّيغَة) بجماليات الشعر هامة والحاجة إليها واضحةٌ ؛ من أجل مواجهة فاعلية اللغة وتوضيح النشاط الخيالي الشّعريّ . وفي هذا المقام لا نستطيع أنْ نقول إنَّ البناء الصرفيَّ لا يثري المعنى الأدبيّ ، ولا يحتمل أكثر من بُعدٍ واحد ، فتفاعل الدلالات أو التكيُّف المتبادل بين البناء الصرفيّ ومطالب التركيب والسياق تؤدِّي بنا إلى الاعتراف بحتمية المعنى المتعدِّد أو دخول المدلول الصَّرفيّ المُوجّه كعنصرٍ في بنية الشعر الإيقاعية ونشاطه الخيالي " [65] .

ولمّا كان ذلك كذلك فإنَّه يمكن القول : إنَّ تعلُّم اللغة العربية إنَّما هو عمليةٌ ذهنيةٌ واعيةٌ لاكتساب السيطرة على الأنماط الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية من خلال دراسة هذه

---

(62) السابق ص 50 .

(63) الكتاب 1 / 115 ، 3 / 647 ، وأدب الكاتب 1 / 228 ، ومعاني القرآن وإعرابه 2 / 11 ، 276 ، 345 ، 3 / 31 ، والصاحبي في فقه اللغة ص 375 ، والكشّاف 3 / 281 ، وديوان أبي تمّام بِشَرْح التبريزي 3 / 228 ، والمُخصّص 16 / 154 – 160 ، وشرح المفصل " التخمير " 2 / 393 ، وصبح الأعشى 1 / 228 ، وهمع الهوامع 2 / 97 .

(64) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، ص 76 ، بتصرُّفٍ يسير .

(65) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص 100 .

الأنماط وتحليلها ، بوصفها محتوى معرفيًّا. فتعلُّم اللغة يستند إلى الفهم الواعي لنظام اللغة كشروط لإتقانها؛ لأنَّ الكفاية المعرفية سابقةٌ على الأداء اللغوي وشرطٌ لحدوثه [66] .

ومن الجدير بالذِّكر الإشارة إلى أنَّه لمّا كان التحليل المورفولوجي Morphological analysis أو التحليل الصرفيّ يمثِّل حلقةً وسطى بين دراسة الأصوات التي تُكوِّن الصيغ أو الأشكال الصرفية ، ودراسة التراكيب التي تنتظم فيها هذه الصيغ أو الأشكال الصرفية فإنَّ فيما يأتي من صفحات تمثيلاً لإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب لدى القدماء وكيفية تناول هذا التحليل ، ودوره على تفكيرنا في عصر العولمة .

المبحث الثَّاني

في إعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب .

لمَّا كان الكلام نسيجًا من الأصوات والصرف والنحو والدلالة ، فإنَّه يمكن القول : إنَّ الإعراب من الظواهر التى لازمت العربية منذ نشأتها، حيث تدل حركات الإعراب على المعانى المختلفة ، وقد اتفق على ذلك جميع النحاة باستثناء قطرب تلميذ سيبويه ، فقد أنكر وجود علاقة بين الإعراب والمعنى ، ودُحِضَ رأيه بنصوص القدماء والمحدثين[67] ، وفي هذا الاتجاه يرى عبدالقاهر أنَّ الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذى يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذى يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذى لا يعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتى يُرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه" [68] .

لكن ينبغى التنبُّه إلى أنَّ الإعراب ليس الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المعنى، فهناك العناصر المقامية المتصلة بسياق المقام من متكلم ومخاطب ، وما يتصل بذلك بالإضافة إلى العناصر اللفظية التى تتعلق بالنواحى الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية ، فالإعراب قرينة لفظية تعد جزءاً من السياق بما فيه من قرائن أخر ، وصل بها الدكتور تمام حسان إلى سبع قرائن [69] .

لمَّا كان الأمر كذلك فإنَّني أودُّ التعريج على " كون الإعراب فرع المعنى " ، فالمقصود بقول النحاة على حد قول الزركشى أنَّ " الإعراب فرع المعنى" [70] في رأى الدكتور تمام حسان هو المعنى الوظيفيّ لا المعنى المعجميّ ولا المعنى الدلالي[71] ، حيث إنَّ " المعنى الدلاليّ في جانب والإعراب في جانب آخر؛ لأنَّ الإعراب يكشف عن معان وظيفية لا دلالية" [72] . ومن

---

(66) النحو العربي ودوره في تدريس اللغة العربية ص109 .

(67) يُنْظر في ذلك : الإيضاح في علل النحو 69-70 ، والمزهر في علوم اللغة327/1 ، وفصول في فقه العربية ص372-373 ، ودراسات في فقه اللغة 117 وما بعدها ، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص268 .

(68) دلائل الإعجاز 28 .

(69) يُنْظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص181 وما بعدها ، والعلامة الإعرابية ص284- 292 ، وأصالة الإعراب ودلالته على المعاني ص171-179 حيث يرى د . جبل أنَّ تصوير الإعراب بأنَّه مجرد قرينة واحدة ضمن سبع قرائن يوصل بمجموعها إلى المعنى التركيبىّ هو وجه للتهوين من شأن الإعراب ، منتقدًا في ذلك الدكتور تمام ، منتهيًا إلى أن تفسير الإعراب والمعنى التركيبىّ بالقرائن على ما وصف الدكتور تمام فيه من التكلف أكثر ممّا فيه من الدقة والتحقيق ، ذلك أنَّ المتلقى للكلام يتلقف خلاصة ما يراد به ، وهي الخلاصة المتمثلة في الإسناد أى "الخبر" أو الحكم أو الفائدة التى يحملها الكلام ، ويُنْظر : من قضايا اللغة :وجوب تحليل البناء اللغويّ من خلال مسرح الحدث الذي دار عليه ص 98 - 120 .

(70) البرهان في علوم القرآن302/1 ، ويُنْظر : الإيضاح في علل النحو ص69 .

(71) يُنْظر : مناهج البحث في اللغة ص194 ، واللغة العربية معناها ومبناها ص182-372،184 .

(72) العلامة الإعرابية في الجملة ص223 .

الواضح أن المعنى الدلالي يأتى نتيجةً لعددٍ من المعانى المختلفة في تركيب الجملة من المعنى الصرفي والمعنى النحوى والمعنى المعجميّ" [73] .

وبناءً على ما سبق فإنَّ المقصود بالإعراب فرع المعنى- كما يرى الدكتور تمام حسان والدكتور محمد حماسة-هو المعنى الوظيفيّ، وهذا الرأى لهما على عكس ما رآه الدكتور عبدالسلام حامد، حيث يرى أنَّ المقصود بالمعنى الذى يدل على الإعراب " ليس هو المعنى الوظيفيّ فقط دائماً ، بل هو المعنى الوظيفيّ مضافاً إليه المعنى المعجميّ أحياناً كثيرة، وذلك حينما يكون من الصعب الوصول إلى الإعراب بالاعتماد على المعنى الوظيفيّ وحده ، بل يكون من المحتم لأجل ذلك اللجوء إلى المعنى المعجميّ، وقد ورد عند ابن هشام أمثلة مختلفة لهذا، منها :

تَقِيُّ نَقِيُّ لَمْ يُكَثِّـــر غنيمـــةً بِنَهْكَةِ ذيِ قُرْبَـــى وَلاَ بِحَقَلّـــدِ

فهنا لا يمكن إعراب "بحقلد" إلا بعد معرفة معناها وهي سيء الخلق، وبناء على هذا تكون هذه الكلمة معطوفة على التوهم، إذ التقدير ليس بمكثر غنيمة ولا بحقلد"[74] .

وبعد عرْضه لأمثلة ابن هشام فيما شابه بيت زهير ينتهي إلى قوله: " من هذا يتبين لنا أنَّ المعنى المعجميّ شرطٌ مهمٌّ في أحيان كثيرة للإعراب والتحليل النحوى بصفةٍ عامة ؛ ومن ثمّ يصح أن نقول : إنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ وفرع المعنى المعجميّ أيضاً. وبذلك لا نتفق مع الدكتور تمام حسان في رأيه الذى يرى فيه أنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ ، لا المعنى المعجميّ ولا المعنى الدلالي... ونشير أخيرًا إلى أنَّ الدكتور محمد حماسة أيد رأى الدكتور تمام السابق في أنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ ، وقد حاول أنْ يؤكد هذا الرأى ، ويستدل له غير أننا لا نوافقه على ذلك أيضاً"[75] واستدل على ذلك بدليلين يمكن الرجوع إليهما في مظانهما[76] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدكتور تمام حسان والدكتور حماسة عندما قالا إنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ لا المعنى المعجميّ لم يقصدا أنَّ المعنى المعجميّ مبتور الصلة بالإعراب ، فالأمر ليس على إطلاقه ، حيث يقول الدكتور حماسة : " وكلٌّ من الموقع الإعرابيّ والحالة الإعرابية جانب تجريديٌّ ، تصطنعه الدراسة ، لتفسير بناء الجملة والكشف عن علاقاتها ، وهي في الوقت نفسه نابعةٌ من فهم معنى العلاقة بين الأجزاء، تلك العلاقة التى يسهم في نشأتها المعنى المعجميّ للمفردات" [77] . وبناءً على ذلك فلا بأس من القول بأنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ والمعنى المعجميّ معاً، ولا سيما أنَّ هذا ما رآه الدكتور محمد حسن جبل أيضاً، حيث عرض لرأى الدكتور تمام أيضاً، منتهياً إلى أنَّ الإعراب فرع المعنى التركيبيّ "الوظيفيّ" والمعنى اللغويّ "المعجميّ" [78]، وهذا ما نراه وما نؤيّده .

ومهما يكن من أمرٍ ، فبعد هذه التوطئة أشير إلى أنَّ المقلِّب للتحليل اللغويّ للنصوص لدى القدماء سيجد أنَّ الحديث عن إعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب قد اتخذ عدة سُبُلٍ ، فإمَّا أنْ يكون ببيان إعطاء الكلام حقع من المعنى مع فساد الإعراب ، أو بإعطاء الكلام حقه من ناحية الإعراب مع اتصافه بالفساد من طريق المعنى ، أو بإعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب معًا ، وهو ما ينبغي أنْ ينعكس على تفكيرنا في تناولنا مثل هذه النصوص أو غيرها بالتحليل .

وقد ذكرتُ طرفًا من ذلك فيما يتصل بغير الصحيح دلاليًّا ، وإنْ كان جائزًا من طريق الإعراب في هامش تناولنا قول المتنبي :

---

(73) السابق ص222 .

(74) تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوى ص45 ، والبيت من الطويل.

(75) السابق ص46-47 .

(76) السابق47-48 .

(77) بناء الجملة العربية ص75، 197 ، ويُنْظر: اللغة وبناء الشعر ص32 ، والنحو والدلالة ص173 .

(78) يُنْظر: أصالة الإعراب ودلالته على المعانى ص133-157، 173- 178، 221 .

لَولا مُفَارَقَةُ الأحْبابِ ما وجدَتْ لَها المَنايا إلى أرْواحِنا سُبُلاَ

ووصلاً بما سبق أشير – على سبيل المثال ، فالمقام لا يتسع للتفصيل - إلى أنَّ ابن الشجري في تعليقه أيضًا على قول المتنبي :

وتَراه أَصْغَرَ ما تَرَاهُ ناطِقًا ويكونُ أكْذَبَ ما يكونُ ويُقْسِمُ

قال : " رُوي عن أبي العباس ثعلب أنَّه قال : كان الكسائيُّ والأصمعيُّ يومًا بحضرة الرَّشيد ، وكانا ملازمين له ، يقيمان بإقامته ، ويظعنان بظَعْنه ، فأنشد الكسائيُّ :

أَنَّــى جَزَوْا عامِرًا سُوءَى بِفِعْلِهِمُ أمْ كيف يَجْزُونَني السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ

أمْ كيف ينفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بهِ رِئمانُ أنْفٍ إذا مـــــــــا ضُنَّ باللّبَنِ

فقال الأصمعيُّ : إنَّما هو رِئْمانَ أنْفٍ بالنَّصب ، فقال له الكسائيُّ : اسكُت ما أنت وهذا ! يجوز رِئْمانُ أنف ، ورِئْمانَ أنف ، ورِئْمانِ أنف ، بالرَّفع والنصب والخفض ، أمَّا الرَّفعُ فعلى الرَّدِّ على (ما) ؛ لأنَّها في موضع رَفْعٍ بينفع ، التقدير : كيف ينفع رِئْمانُ أنف ، والنصب بتُعطي ، والخفض على الرَّدِّ على الهاء التي في به . قال : فسكت الأصمعيُّ ، ولم يكن له عِلْمٌ بالعربية ، إنَّما كان صاحبَ لغةٍ ، ولم يكن صاحب إعراب . انتهي كلامه . وأقول : إنَّ الضمير الذي هو الهاء والميم في قوله : (بفعلهم) يعود على عامر ؛ لأنَّه أراد به القبيلة ، وقوله : (من الحَسَنِ) متعلِّقٌ بحالٍ محذوفةٍ ، والتقدير : كيف يَجْزُونني السُّوءَى بدلاً من الحَسَن ، ومثله في التنزيل : { أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ } [79] أي بدلاً من الآخرة ... والعَلُوقُ من النُّوق : التي تأبَى أنْ ترأَمَ ولدَها أو بَوَّها ، والبَوّ – يُقال له الجَلَدُ أيضًا - : جِلْدُ الحُوارِ يُحْشَى ثُمامًا أو حَشِيشًا غيرَه ، ويُقدَّم إليها لِتَرْأَمَه ، فَتدُرَّ عليه ، فتُحْلَبَ ، فهي ترأَمُه بأنفها ، ويُنكِرُه قلبها ، فَرأمُها له أنْ تشَمَّه فقط ، ولا تُرسِلُ لبنها ...وقوله : (ما تُعْطِي العَلُوقُ به رِئْمانُ أنْفٍ) ما خبريّةٌ بمعنى الذي ، وهي واقعةٌ على البَوّ ، وانتصاب (الرِّئْمان) **هو الوجه الذي يصحُّ به المعنى والإعراب** ، وإنكارُ الأصمعيّ لرفعه إنكارٌ في موضعه ؛ لأنَّ رِئْمانَ العَلُوق للبَوّ بأنفها هو عطيَّتُها، ليس لها عطيَّةٌ غيرُه ، فإذا أنت رفعْتَه لم يبقَ لها عطيَّةٌ في البيت ، لفظًا ولا تقديرًا ، ورفْعُه على البدل من (ما) ؛ لأنَّها فاعلُ (ينفع) ، وهو بدَل الاشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضميرٍ يعود منه المبدَل منه ، كأنَّك قلت : رِئْمانُ أنْفها إيّاه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب ، ولكنْ في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تُعطي) من مفعولٍ في اللفظ والتقدير ، وجرّ الرِّئْمان على البدل أقربُ إلى الصَّحيح قليلا ، **وإعطاءُ الكلام حقَّه من المعنى والإعراب إنَّما هو بنصب الرِّئْمان** ، ولنُحاة الكوفيين في أكثر كلامِهم تهاويلُ فارغةٌ من حقيقة " [80] .

فالواضح من النصّ السابق أنَّ الأصمعيّ أنكر رواية البيت برَفْع كلمة (رئمان) ، وأيّد رواية النصب . لكنّ الكسائي رأى جواز الرفع والنصب والجر ، على اعتبار أنَّ الرفع على البدل (الرَّد بعبارة الكوفيين) من (ما) ؛ لأنَّ (ما) في موضع رَفْعٍ بالفعل (ينفع) ، والنصب على أنَّها مفعولٌ للفعل (تُعطي) ، والجرُّ على أنَّها بدلٌ من الهاء في (به) . وأمام هذا الخلاف رجّح ابن الشجريّ وجه النصب ؛ من منطلق أنَّه يصحُّ به المعنى والإعراب ، وأيّد إنكار الأصمعيّ الرفع ، مُعلِّلاً ذلك بأنَّ رِئْمان العلُوق للبَوّ (ولدها) بأنْفها هو عطيّتها ، فليس لها عطيَّةٌ غيرُه ، وإذا رفعنا الرِّئْمان لم يبقَ للعلوق عطيَّةٌ في البيت ، لفظًا أو تقديرًا ، وأشار إلى أنَّ رَفْعه على البدل من (ما) لكونها فاعل (ينفع) ، وهو بدل اشتمالٍ ؛ ومن ثَمَّ فإنَّه يحتاج إلى تقدير ضميرٍ ، يعود منه على المُبدل منه ، كأنَّ الكلام : رِئْمانُ أنْفِها إيّاه ، وأشار إلى أنَّ تقدير مثل هذا الضمير قد ورد عن العرب ، لكنه لا يؤيِّد وجهة نَظَره من إخلاء الفعل (تُعطي) من مفعولٍ في اللفظ والتقدير .

---

(79) سورة التوبة ، من الآية 38 .

(80) أمالي ابن الشجري 1 / 54 – 56 ، ويُنظر به على سبيل المثال : 1 / 39 ، 74 ، 89 ، 97 ، 115 ، 167 ، 312 ، 2 / 21 ، 441 – 442 ، والمحتسب 1 / 164 ، 317 ، 394 ، 395 .

وأشار أيضًا إلى أنَّه يجوز جرُّ (رِئْمان) على البدل ، فهو أقرب إلى الصحيح قليلاً ، لكن إعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب إنَّما هو بنصب الرِّئْمانِ ؛ ليكون للفعل عطيَّةٌ في البيت ، وذيّل كلامه بأنَّ لنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويلَ فارغةً من الحقيقة ، فهل ما ذُكِر تهاويل فارغةٌ أم أنَّ له وجهًا من الصِّحة ؟

بتتبُّع هذه القضية في أمهات الكتب وإعمال الفِكر فيها تبيّن أنَّ هذا الأمر قد أثار تفكير القدماء ، نحو أبي علي الفارسي وابن حنّيّ وابن هشام والدماميني والبغدادي ، وهو ما ينعكس بالتأكيد على تنمية الجانب المعرفيّ لدى المتلقي ، ويثير تفكيره أيضًا . فأبو علي الفارسي أجاز رَفْع (رِئْمان) ، من جهتين ، أحدهما : أنْ تُبدل رِئْمان من الموصول ، فتجعله إيّاه في المعنى ؛ لأنَّ (رِئْمان أنف) هو ما تعطيه العلُوق . والآخر أنْ تكون كلمة (رِئْمان) خبر مبتدإٍ محذوفٍ ، كأنَّه لمَّا قال : أمْ كيف ينفع ما تعطي العلُوق ؟ قيل له : وما تُعطي العلُوق ؟ فقال : رِئْمان أنف ، أي هو ، كقوله تعالى : { بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ } [81] ، أي هي [82] .

وابن جنّيّ في المحتسِب يُلاحظ من كلامه تأييده لرواية الرفع أيضًا مُشيرًا إلى أنَّ الشاعر ألحق الباء في (به) بسبب أنَّ الفعل (تُعطي) مُضمَّنٌ معنى (تسمح به) ، ودلّل على ذلك بقول الشاعر في آخر البيت : (إذا ما ضنَّ باللَّبنِ) ، والضَّنُّ نقيض السماحة والبذْل [83] .

وقد نقل ابن هشام في المغني كلام ابن الشجريّ ، وكأنَّه يقرّه ، ولا سيما تأييد ابن الشجريّ لإنكار الأصمعيّ رواية رفْع (رِئْمان) [84] .

أمَّا الدماميني فقد نقل البغداديُّ كلامه مُشيرًا إلى أنَّه أجاد في الاعتراض على ابن الشجريّ ، وذلك أنَّه يجوز أنْ يكون الضمير من (به) عائدًا على (ما) لا على (البَوّ) ، والجارُّ والمجرور (به) يتعلّق بالفعل (تُعطي) على أنَّه مُضمّنٌ معنى تجود ، وبذلك نتخلص من ضرورة وجود مفعولٍ له أو عطيّةٍ له ، على حدِّ تعبير ابن الشجريّ ، ثمّ نقل البغداديُّ بعد ذلك كلام الدماميني بخصوص نَصْب (رِئْمان) من ثلاث جهات [85] .

وأمام هذا التحليل المُستفيض من جانب القدماء أقول : إنَّه يجوز الرفع والنصب ، فالرفع قد يُلْتزَم ، ولا محذور فيه ، على حدِّ تعبير الدماميني ؛ لأنَّ الفعل المتعدي قد يكون الغرض إثباته لفاعله أو نَفْيه عنه فقط ، فيُنزّل منزلة اللازم ، ولا يُقدَّر له مفعولٌ ، تقول : فلانٌ يُعطي ، أي يفعل الإعطاء ، فلا تذكر للفعل مفعولاً ولا تُقدِّره ؛ لأنَّ ذلك يُخلُّ بالغرض ، واعتبار هذا المعنى في البيت ممكن [86] ، وذلك على الرغم من اعتراض ابن الحنبليّ بأنَّ اعتبار هذا المعنى ممكنٌ في نفسه ، وأمَّا في البيت فلا ؛ لأنَّه مُخِلٌّ بالغرض ، إذْ الغرض إثبات عطيّةٍ لها ، لا وصْفها بالإعطاء فقط [87] . أمَّا النصب ، فعلى إرادة النصِّ على أنَّ عطيّة العلُوق رِئْمانها ولدها بأنْفِها ، أي أنَّه مفعولٌ به للفعل (تُعطي) .

وإنْ كان من ترجيح لديّ ، فإنّي أُرجّح رواية النَّصب ، بناءً على ما سبق عرْضه من ضرورة النَّصِّ على العطيّة بالبيت ، مُضافًا إلى ذلك قول البغداديّ : " المتعدي وإنْ نُزّل منزلة

---

(81) سورة الحج ، من الآية 72 .

(82) يُنْظر : خزانة الأدب للبغدادي 11 / 148 .

(83) يُنْظر : وخزانة الأدب11 / 147 حيث كلام ابن جني الذي لم أجده في المحتسب ، وهوبالخصائص 2 / 184 ، 3 / 107 .

(84) يُنْظر : مغني اللبيب 1 / 67 – 68 .

(85) يُنْظر : خزانة الأدب 11 / 149 . .

(86) يُنْظر : خزانة الأدب 11 / 150 ، والطراز المتطمّن لأسرار البلاغة ص 252 ، وشرح المفصل 2 / 39 ، وشرح الرضيّ على الكافية 1 / 344 ، ودلائل الإعجاز ص 154 ، 165 . .

(87) يُنْظر : خزانة الأدب 11 / 150 .

اللازم لا يتحقق مضمونه إلاّ بمفعولٍ في نفس الأمر ، فإذا لم يكن لها عطيّةٌ إلاّ الرّنْمان ، وقد صار مُعطًى به لإبداله من ما أو ضميرها ، لم يتحقق الإعطاء فضلاً عن أنْ يُنزَّل فعلُه منزلة اللازم . إلاّ أنْ يُقال : هو ممكنٌ إذا فرض مفعول (تُعطي) اللَّبن ؛ لتحقُّق سبب إعطائها إيّاه . وإنْ لم تعتبر هي ذلك السبب حتّى ضنّت به ، كمن توفّرت لديه دواعي الكرم ، فلم يلتفت إليها ، وبقي على بُخْله ، فلمّا ضنّت به ظهر أنَّ عطيَّتها لم تكن في الحقيقة إلاّ الرّنْمان " [88] . ومن خلال ما سبق من تناول تحليل القدماء يتضح لنا أنَّ هدفهم كان منصبًّا على إيصال المعنى إلى المخاطب من أوضح طريق ؛ ومن ثَمَّ السعي إلى تحقيق مستوى البلاغة ، حيث يكون الهدف منصبًّا على التبليغ والتأثير معًا ، أي إبراز المعنى في صورةٍ مؤثّرة في النفس ، مع ملاحظة أنَّ المبدع في جميع الأحوال لا يصنع نحوًا جديدًا بل يتحرك في إطار المسموح به [89] .

المبحث الثالث
في لغة الشعر والموقف من ضروراته .

كَثُر تناول نصوص الضرائر الشعرية من قِبل القدماء ، لغويين وبلاغيين ، سواءٌ أكان ذلك بإفرادها بمؤلفاتٍ خاصةٍ أم في ثنايا الكتب ، وهو ما تابعهم فيه بعض المحدثين أيضًا ، وانقسموا بين مؤيّدٍ ورافضٍ لهذا الأمر . والملاحظ أنَّ الحديث عن تميُّز لغة الشعر واختلاف طريقة بناء النص الشعري عن طريقة بناء غيره من النصوص قد أفاض الباحثون فيه ، وهو ما اصطلح عليه بلغة الشعر بدلاً من مصطلح الضرورة الشعرية لدى المتفتحين فكريًّا من المحدثين [90] والقدماء ، كما هو الحال عند السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه ، فقد وضْعُ السيرافي قاعدة مهمة – على حد قول أستاذي الدكتور محمد حماسة – مكرّرًا إيَّاها أكثر من مرة في شرحه لسيبويه قائلا[91] : " ما كان في القرآن مثله لا يُقَال له ضرورة "[92] ، وأشار بعد ذلك إلى أنَّ ما " جاء مثله في القرآن ، وقرأت به القرَّاء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر "[93] ؛ وذلك

---

(88) السابق ، نفسه ، ويُنْظر به أيضًا 11 / 151 .

(89) التحديات الداخلية التي تواجه اللغة العربية في العصر الحاضر ، ص 99 .

(90) يُنْظر على سبيل المثال : لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ، ص370-403 ، حيث الفصل الخامس " لغة الشعر والتقعيد النحوى" ، فقد تحدث فيه عن خصائص لغة الشعر، فحصرها في أمرين ، أولهما: الخصائص الفنية ، وثانيهما : الخصائص التركيبية " الصرف والنحو "، وانتهي إلى أن الشعر لغةٌ انفعالية ، وذلك في حديثه عن الخصائص الفنية ، وهذه اللغة الانفعالية يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدلُّ على المعنى من غيرها ، وما دامت لغة الشعر انفعالية ، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار ، ص378 .

أما عن الخصائص الصرفية والنحوية ، فيقول : "ويمكننا أن نقول بإجمال : إنَّ كل ما قال عنه النحاة إنَّه " ضرورة أو كثير في الشعر" أو " فاش في الشعر" أو "خاص بالشعر" هو الذي يصور لنا بعض خصائص لغة الشعر الصرفية والنحوية ، وبعضها الآخر يشترك معه النثر فيه . وفي الجانب المقابل لا توجد خاصة نثرية ليس لها نظير في الشعر ، ولا ينفرد النثر عن الشعر إلا بشيئين اثنين هما بدل الغلط وبدل النسيان كما قال بعض النحاة " ص380 ، ويُنْظر أيضًا : ص148-305 حيث بسط الدكتور حماسة القول في الخصائص النحوية والصرفية ، ويُنْظر له أيضًا : الجملة في الشعر العربى ص19-89 ، وما بعدها ، واللغة وبناء الشعر ص209 وما بعدها ، ويُنْظر على سبيل المثال ما يلي : أ- في نظرية الأدب "من قضايا الشعر والنثر في النقد العربي القديم ص17- 45 ، و فصول في فقه العربية ، ص155-157 وما بعدها ، الأصول ، للدكتور تمام حسان ص79 وما بعدها ، الكتاب بين المعيارية والوصفية ص103-123 ، وتأويل الشعر ص 56 – 63 .

(91) يُنْظر : لغة الشعر ، ص 136 .

(92) شرح كتاب سيبويه 2 /132 ، ويُنْظر : لغة الشعر ، ص 136 .

(93) السابق 2 /157 ، ويُنْظر :لغة الشعر ، ص 136 .

لأنَّـه " لـيس فـي القـرآن ضـرورةٌ "[94] ، وهـو الأمـر الـذي دعـا الـدكتور محمـد حماسـة إلـى قوله " ولست أعلم أحدًا من النحاة عارض هذا المبدأ المهم "[95] .

فما عالجه النحاة على أنَّه ضرورةٌ ، هو من خصائص لغة الشعر ، والقول بالضرورة ناتجٌ عن خلط النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر ، وفي هذا الموضوع يرى أستاذنا أن " بعض ما قال عنه النحاة إنَّه " ضرورة " إنَّما هو من خصائص لغة الشعر، والذي دعاهم للحكم عليه بذلك هو الخلط بين مستوى الشعر والنثر في التقعيد ، وأنَّ مصطلح " الضرورة " لا يدلُّ على مدلوله الحقيقي عن طريق التنظير بما في القراءات القرآنية والحديث النبوي والاستعمالات النثرية المختلفة ، وأنَّ هذا المصطلح أوجدته ظروف المنهج المعياري الذي اتبعه النحاة ، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى... وأنَّ بعض ما قيل عنه إنَّه ضرورةٌ يمكن أنْ يكون آثارًا لهجية لمرحلة سابقة من مراحل تطور اللغة . كما أنَّ بعضها يُعَدُّ جذورًا تاريخيةً لاستعمالات لهجية معاصرة . وأنَّ عدم تنبُّه النحاة لتطور اللغة هو الذي دفعهم للحكم عليه بأنَّه ضرورةٌ " [96] . فبقليلٍ من التفكير ندرك أنَّ " وجود نظيرٍ له في القرآن والحديث يخرجه عن الضرورة ، ووجوده في لهجةٍ من اللهجات يخرجه أيضًا عن إطار الضرورة اعتمادًا على ما قرروه من أنَّ اللغات كلَّها حجة ، والذي دفع النحاة إلى القول بأنَّ مثل هذا ضرورة حينئذٍ هو محاولة طرد القاعدة ، وأمَّا ما كان غير ذلك فهو الذي نعدُّه صورةً خاصةً للاستعمال الشعريّ ، بوصفه مستوًى خاصًّا ، ينبغي أنْ يُفصل عن غيره " [97] .

ويتضح رأى أستاذنا- وهو ما نوافقه عليه - أكثر في نهاية حديثه عن السليقة والضرورة ، موضحاً أنَّنا إذا فهمنا اللغة فهمًا اجتماعيًّا ، فلن نقول بالضرورة ، وأنَّ ما جاء به الشاعر في أول أمره ، ولو كان مخالفاً- على افتراض ذلك - لِمَا تعارفت عليه الجماعة اللغوية ، فإنَّ هذا يُعدُّ من الاستعمالات الصحيحة ما دامت الجماعة قد وافقت عليه ، وهو حينئذٍ ابتكارٌ جديدٌ في اللغة ، ولا سيّما الابتكار والتجديد في اللغة مباح كالذي كان من رؤبة وأبيه ، وذلك بشرط سمو الفصاحة وقوة اللغة ، ثم يضيف أنَّنا لا نشترط لذلك إلا قبول البيئة اللغوية للاستعمال الجديد ، وما دامت الجماعة اللغوية كانت ترفض مالا ترتضيه وتسيغه ، فإنَّ الشعراء كانوا آنذاك لا يجرون إلاّ على العرف اللغويّ الشائع المقبول ، ولو على المستوى الخاص بالشعر[98] .

وبناءً على ما سبق من القول بخلط النحاة بين مستويي الشعر والنثر في التقعيد والفهم الاجتماعي للغة ، فإنَّه " آن لنا- إذن - أنْ نطرح تلك التسمية التي اضطر النحاة إليها، وهي " الضرورة " ، ونستبدل بها تسمية أخرى أدل على المراد وأنفي للخلط ، وهي " لغة الشعر" ... وأنْ ننظر إلى مصطلح " الضرورة " بغير قليلٍ من الحيطة ، فلعلّ له نظيرًا في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوي أو النثر عامة ، أو لعلّه استعمالٌ لهجيٌّ ، صار من مكونات اللغة المشتركة ، أو لعله- أخيرًا - من " لغة الشعر " التي جنى النحاة بها على النحو والشعر معًا " [99] .

---

(94) السابق 2 /119 ، ويُنْظر : لغة الشعر ، ص 136 ، واللهجات العربية في التراث 689/2 حيث يرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أيضًا أنَّه لاضرورة في القرآن ولا في النثر .

(95) لغة الشعر ، ص 136 ، ويُنْظر : تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًا ، ص 48 – 53 ، 73 ، 91 ، 94 ، 96 – 98 ، 135 حيث وجود بعض المعالجات لِمَا تناوله القدماء على أنَّه ضرورة .

(96) لغة الشعر " دراسة في الضرورة الشعرية " ص302-303 ، بتصرفٍ يسير.

(97) إشباع حركات الأبنية في الشعر وموقف النحاة منه ، ص 136 .

(98) يُنْظر: السابق ص362 .

(99) السابق ص 368 ، ويُنْظر : الجملة في الشعر العربى ص 21 ، ونظرية اللغة في النقد العربى ص 45 ، والمستوى اللغوى للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ص126 وما بعدها ، حيث نَفْي الضرورة في لغة الشعر ، ودور الشعراء في تطور النقد الأدبي حتى نهاية القرن الثاني عشر ص 219 – 235 .

ومثال تناول القدماء لهذه الضرورات ما أورده ابن عصفور في فصل التقديم والتأخير من ضروراته ، حيث قال : " وأمّا تقديم بعض الكلام على بعض فمنه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور ...والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف من الضرائر الحسنة ، ومثله في الحُسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف ، نحو قول الفرزدق :

يَا مَن رأى عارِضًا أَسَرُّ به بين ذِرَاعِيّ وجَبْهةِ الأسدِ

يريد : بين ذراعيّ الأسد وجبهته ، فقدّم المعطوف وحرف العطف ، وفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف الضمير لفهم المعنى اختصارًا . ومثله قول الأعشى [100] :

وَلاَ نُقاتـــــلُ بالعِصِيّ ولا نُرامـــي بالحجارةْ

إلاّ عُلاَلَـــــةَ أَوْ بُـــدَا هَةَ قارِحٍ نَهْـدِ الجُزَارةْ[101]

يريد : إلاّ علالة قارحٍ نهد الجزارة أو بداهته " [102] .

فابن عصفور صرح بأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه من الضرائر ، ومثّل لذلك بقول الفرزدق والأعشى ، وتابعه المحدثون ، فقالوا بالشيء نفسه . والمعروف من خلال تفسير النحويين لِمَا وقعت عليه أيديهم من موروثٍ لغويّ أنَّ الأصل عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّهما متلازمان ، " فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قُبْح الفصل بينهما "[103] . هذا مع ملاحظة وقوعه في الاختيار وضرورة الشعر على حدِّ تعبيرهم ، أضف إلى ذلك أنَّه إذا استُعْمِل ينبغي أن لا يؤدى إلى وجود تراكيب غير صحيحة نحويًّا ، نحو: لا مثل بها زيد ، والصحيح نحويًّا أن يُقَالَ : لا مثل زيد بها " [104] .

وأمام هذه المسألة اختلف البصريون والكوفيون ، فبينما يذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ، أي أنَّهم يجيزونه في السعة والاختيار، فإنَّ البصريين يرون أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض ويخصونه بضرورة الشعر[105] على حدِّ تعبيرهم ، وعلى الرغم من هذا الخلاف فقد وقع الفصل بالظرف وحرف الجرّ وغيرهما في الشعر ،وخُرِّج على أنَّه من ضرورات الشعر[106] .

والجدير بالذِّكر أنَّ الفصل يُعَّرف في اللغة بأنَّه الحاجز بين الشيئين[107] ، وفي الاصطلاح بأنَّه الفصل بين المتلازمين بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية [108] ، ويؤدى الفصل دورًا مهمًّا

---

(100) البيتان بديوانه 49/209 بروايةٍ مختلفةٍ سنذكرها في التحليل ، فيما بعد .

(101) الخفارة : الذمام ، من خفره أى أجاره وحماه وأَمَّنه ، والعلالة : البقية من الشيء ، والبداهة : المفاجأة ، والسابح : فرس يسبح بيديه في العَدْوّ ، ونهد : ضخم القوائم ، والجزارة : أطراف الجزور، وهي اليدان والرجلان والرأس ، سميت بذلك ؛ لأن الجزار يأخذها ، فهي جزارته .

(102) ضرائر الشعر، لابن عصفور ص194 .

(103) الخصائص392/2 .

(104) يُنْظر: الكتاب279/2 ، والتراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه ص127 .

(105) يُنْظر: الجمل في النحو للخليل ص 78 ، والإنصاف ص427 وما بعدها " المسألة الستون " ، والخصائص19/3-22 ، والمقتضب376/4 ، وهمع الهوامع52/2-53 ، وشرح المفصل108/2، والعلامة الإعرابية في الجملة ص334 وما بعدها ، والنحو وكتب التفسير938/2 ، وظاهرة الفصل في الجملة العربية ، ص455 وما بعدها .

(106) يُنْظر: الكتاب1/ 179، والخصائص2/ 392 ، 406 ، وشرح المفصل19/3-23 ، وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص194 .

(107) المخصص164/13 .

في قضية إعادة الترتيب، حيث إن النحاة قد تناولوه ضمن القضايا التي تدخل الجملة ، سواء أكانت فعليةً أم اسميةً . ويلاحظ أنَّه يكون بعنصرٍ ليس ركناً من أركان الجملة ؛ لأنَّه إذا كان ركناً من أركانها لا يُعَدُّ فصلاً، بل يعدُّ من قبيل تقديم الكلام بعضه على بعض . وإذا كان " الفصل يمكن دراسته في ضوء وضْع كلِّ كلمةٍ في موقعها الصحيح الذي يترتب عليه الحصول على المعنى"[109] ، فإنَّ عدم وضْعها في مكانها الصحيح يترتب عليه وجود تراكيب غير صحيحةٍ نحويًّا [110] ، وهو الأمر الذي دعا دي بوجراند إلى اعتبار الفصل من عناصر الترابط في البناء السطحي[111] . وإذا كان الفصل النحوي يكون بين المتلازمين، نحو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والنعت والمنعوت ... الخ بجملة غير أجنبية أو بما دونها، فإنَّ الاعتراض أو ما يسمى بالفصل البلاغى يكون بجملة أجنبية، ويفرق ابن جنى بينهما، فيقول: "وأمَّا قول الآخر :

مُعَاوِىَ لَمْ تَرْعَ الأَمَانَـــةَ فَارْعِهَـا وَكُنْ حَافِظَاً لِلهِ وَالدَّيــنِ شاكـرُ

فَحَسَنٌ جميل ، وذلك أنَّ شاكر هذه قبيلة وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة شاكر فارعها أنت وكن حافظاً لله والدين، فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئاً كثيرًا في القرآن وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل :

وَقَد أَدْرَكَتْنِى - وَالحَــوَادِثُ جَمَّــةٌ- أَسِنَّةَ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُــزْلِ

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن"[112] .

أي أن ما ذكره ابن جنى في نصه هذا من قبيل الاعتراض ؛ لأنَّه اعترض بين الفعل والفاعل بجملة أجنبيةٍ كاملةٍ أو أكثر كما في البيت الأول ، أمَّا الفصل فيكون بما دون الجملة أو بجملةٍ غير أجنبيةٍ، يقول الدكتور تمام حسان : "والفرق بين الفصل النحوي والاعتراض أنَّ الفصل يكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية ، ويكون الاعتراض بجملة أجنبية كاملةٍ ، تسمى الجملة المعترضة " [113] ، ثم يزيد الأمر وضوحاً في موضعٍ آخر بقوله : " نعود إلى موضوع الفصل بقسميه فنبدأ في الفصل النحويّ حين وضع النحاة للجملة النحوية نمطاً جعلوا للمفردات في داخل الجملة درجات متفاوتة من الارتباط وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبيًّا عنها ، وكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبيّ، وإنْ لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعترضة لِمَا لها من استقلالٍ في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام . فالقضية كما ترى هي قضية الحفاظ على قرينة التضام أنْ يحيط بالكلام لبسٌ بسبب الترخُّص في تطبيقها " [114] .

---

(108) يُنْظر: اللغة والحداثة ص140 .

(109) قضايا التقدير النحوى ص312 .

(110) يُنْظر : أ- التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه ص126-134 .

B-Bach: An introduction to Transformational Grammar,11,12 .

(111) يُنْظر: النص والخطاب والإجراء ص341 .

(112) الخصائص1/331-332 ، ويُنْظر : الجملة الاعتراضية في التركيب النحوى "مواضعها وأحكامها ، ص128 وما بعدها ، والبيتان من الطويل .

(113) البيان في روائع القرآن ص176، ويُنْظر: الخصائص1/338، وبناء الجملة العربية ص70 .

(114) السابق ص178 .

ثم يمثِّل الدكتور تمام بمجموعةٍ من الشواهد القرآنية ، نحو قوله تعالى: { قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا } (الكهف96) ، فصل بين فعل الأمر " آتوني " ومفعوله " قطرًا " بجواب الأمر . وإنَّما جعلنا ذلك فصلاً مع أنَّ الفاصل جملةٌ تامة التكوين ؛ لأنَّها على رغم تمام تكوينها لم تستوفِ شروط الجملة المعترضة ، وبخاصة شرط كونها أجنبيةً عن السياق ، ولا محل لها من الإعراب . ومن الواضح أنَّ الفعل " أفرغ " مجزومٌ في جواب الأمر؛ ومن ثَمّ يكون جواباً لا اعتراضاً . ويجوز في الجملة أيضاً أن تكون من قبيل التنازع ، ولكن التقدير الأول أوضح ولا يحتاج إلى القول بالحذف ... هذا الذي تقدم هو الفصل النحوي الذي قوامه الفصل بين المتلازمين بفاصل هو دون الجملة ، إلا أنْ تكون الجملة ذات محل إعرابيٍّ ، فإنَّها تعدُّ كالمفرد ؛ لأنَّها حلّت محلّه ، واتخذت لنفسها إعرابه ، فالفصل بها كالفصل بالمفرد . أمّا إذا كانت الجملة أجنبيةً على التركيب ولا محل لها من الإعراب ، وكانت مستقلة بإفادتها ، فإنَّ الفصل بها يُسمى الاعتراض "[115] .

ولمَّا كانت ثمّة مواضع لا يجوز فيها الفصل في الجملة ، وإنْ ورد في بعضها فلضرورة الشعر - على حد قول ابن عصفور " لغة الشعر كما أشرنا فيما سبق "[116] ، نحو الفصل بين صيغة المبالغة وما عملت فيه والفصل بين العامل والمعمول بحرف الاستفهام وبين المضاف والمضاف إليه وبين لا والمنفي وبين الفعل المضارع ونواصبه وجوازمه وبين الجارّ ومجروره – فإنَّنا مدعوون إلى إعمال عقولنا في الموسوم بأنَّه ضرورةٌ وبيان مدى فاعلية هذه الأمور في سياقها ، وهو الأمر الذي سينعكس على التفكير والمعرفة لدى طلابنا في تناولهم مثل هذه النصوص .

فقول الأعشى السابق ذِكره –على سبيل المثال – ورد في ديوانه برواية

وَلاَ بَـــــرَاءة لِلْبَـــــرَى ءِ وَلاَ عَطَـاءَ وَلاَ خُفَـــــارَهْ

إلاّ عُلاَلَـــــةَ أَوْ بُـــــدَا هَـــةَ سَابِحٍ نَهْـدِ الجُزَارهْ

لكن ما يهمُّنا فيه أنَّ قوله : (وَلاَ عَطَـاءَ وَلاَ خُفَارَهْ إلاَّ عُلاَلَـةَ أَوْ بُـدَا هَـةَ سَابِحٍ نَهْـدِ الجُزَارهْ) قد فصل فيه بين المضاف "علالة " والمضاف إليه " سابح " بالمعطوف مع حرف العطف " أو بداهة "، والبنية الأساسية : إلا علالة سابحٍ نهد الجزارة أو بداهته ، وعلى الرغم من أن هذا الفصل بسبب استقامة الكلام " لحاجة الشعر في بنائه الفنيّ إلى مرونة وضْع الكلمات مع مراعاة انسجامها مع القواعد النحوية "[117] ، فإنَّه قد دلَّ على اشتراك المعطوف " بداهة " مع المعطوف عليه " غلالة " في معنى الاستثناء المنقطع من حكم صِدْق ظنّ عدم الاجتماع والزيارة في البيت السابق على هذين البيتين ، وهو قوله :

وَهُنَـــاكَ يَصْـــدُقُ ظَنُّكُـــمْ أَنْ لاَ اجْتِمَـــاعَ وَلاَ زِيَـــارَهْ

وذلك صدد هجائه لشيبان بن شهاب الجحدريّ . والمعنى بعد هذا الفصل هو " وعند ذاك يصدق ما ظننت وما أردت من قَطْع صلات القرابة ، فلن تكون إلا الحرب ، لا اجتماع ولا زيارة ، ولا براءة لبرىء ولا إسجاح ولا انقياد ولا حرمة ولا جوار ، لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم ، يستنفذ القتال العلالة الباقية من نشاطه " [118] .

---

(115) السابق ص178-179 .

(116) يُنْظر: ضرورة الشعر ص192 وما بعدها .

(117) العلامة الإعرابية في الجملة ص336 .

(118) ديوان الأعشى ص208 ، حيث الشرح ، ويُنْظر : خزانة الأدب1/172-173، 4/404-406 ، ومسالك النحاة في وجوه الروايات ص131-134 .

نعود إلى استحسان ابن عصفور لهذا الفصل فنقول : إنَّه على الرغم من ذلك فإنَّ (الفارقيّ) على النقيض من ذلك ، فقد قال في تعليقه على قول أبى الحسن بن كيسان :

تَمُرُّ عَلَى مَا نَسْتَمِر وَقَدْ شَفَتْ غَلاَئِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

توجيه إعرابه : أنَّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرفٍ ، وهو من أفحش ما جاء في الشعر ، ودعت إليه ضرورة ، وتقدير الكلام : وقد شفت غلائل صدورها عبد القيس منها، وترتيبه: وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها "[119] ، لكنّ محقق الكتاب (سعيد الأفغانى) أشار إلى أنَّ المؤلف (الفارقى) بالغ في إنكاره ، وليس الأمر كما قال ، وإنَّما هذا الفصل لغةٌ صحيحةٌ ، ليست بالشائعة الكثيرة [120] . وهذا ما نوافقه عليه ، ويؤيّده ما أورده ابن الأنبارى في الإنصاف تجاه الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر مع مجروره[121] ، وما قاله ابن جنّى بخصوص بيت الأعشى موضع الحديث حيث قال : " ومنه بيت الأعشى :

إلاّ بُـدَاهَـةَ أَوْ عُـلاَ لَةَ قَارِحٍ نَهْـدِ الجُـزَارَة

ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بداهة) و(قارح) ، وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه"[122] .

وبناءً على ذلك فإنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بغير الظرف وحرف الخفض على نحو ما ورد عند الأعشى ليس بضرورةٍ ، بدليل استشهاد الكوفيين على جوازه في الشعر بقراءة ابن عامر { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآئِهُمْ } [123]، وهو الأمر الذي دعا أستاذنا- وهو ما نوافقه عليه - أنْ يقول في تعليقه على هذه الآية : " ونحن نستدل بهذا على أنَّ وجوده في الشعر ليس ضرورة كما زعم النحاة ، ولكن التعبير الدقيق أنْ يُقال : إنَّه من الترخُّص في قرينة التضام في الشعر" [124] ، حيث إنَّ "النظام اللغويّ يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متفاوتة على إحكام تماسك الجملة ، على أنَّ هذا الترخص نفسه جزءٌ من النظام اللغوى يُسْمَحُ به في الموضع المعين لأداء غرضٍ مخصوصٍ ، ومعنى هذا أنَّه لم يحدث عبثاً وتلاعباً ، ولكنه يُؤتى به عن قصدٍ وتعمُّدٍ بهدف إحداث أثرٍ معيّنٍ " [125] ، وهذا ما ظهر لنا من خلال الموضع السابق ذِكْره عند الأعشى . وهو ما يؤكِّد على أنَّ النحو منهجٌ للتفكير ونظامٌ للاتصال والتعبير ، غايته إرساء النظام اللغوي في الذهن ، وإقامة اللسان ، وتجنُّب اللحن في الكلام .

فقد أسهم الفصل - باعتباره أحد مظاهر إعادة الترتيب في الجملة ؛ ومن ثمَّ النصُّ - في توافق النظام النحوى مع النسج الشعرى بتصحيحه للوزن والقافية ، وهذا لا يعني أنَّ عدم استخدام الفصل لا يُسْهم في هذا التوافق ، فقد أسهم عدم استخدامه للفصل أيضًا في توافق النظام

---

[119] الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص201 ، والبيت من الكامل .

[120] السابق ص 201 هامش 3 .

[121] الإنصاف : المسألة الستون ص249 .

[122] الخصائص409/2 ، ويقصد بمذهب غيره المبرد في المقتضب227/4 ، حيث يرى أنَّه من قبيل حذف المضاف من الأول "علالة " لدلالة الثانى عليه " علالة قارح " أو " علالة سابح " كما في رواية الديوان ، ويُنْظر: أوضح المسالك158/3- 174، وظاهرة الفصل في الجملة العربية ص174-178 .

[123] سورة الأنعام ، الآية 137 ، ويُنْظر: الإنصاف : المسألة الستون ، والنحو وكتب التفسير938/2 .

[124] لغة الشعر ص236 ، ويُنْظر: العلامة الإعرابية في الجملة ص334-337 ، والجمل في النحو للخليل ص 78 – 79 ، حيث إنَّه لم ينص على أنَّ ذلك ضرورة ، مستشهدًا بالشعر وآية الأنعام .

[125] العلامة الإعرابية في الجملة ص337 .

النحوى مع النسج الشعرى بالإضافة إلى مراعاة ما يريد تحقيقه للمعنى من عدم الفصل، نحو قوله [126] :

الرَّفِيئِينَ بِالجِـــوَارِ فَمَــا يُغْـ ـتَالُ جَارُ ُ لَهُمْ بِظَهْرِ المَغِيْــبِ

فقوله : (فَمَا يُغْتَالُ جَارُ ُ لَهُمْ بِظَهْرِ المَغِيْبِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ، ذات فعلٍ مبنيٍّ لغير الفاعل ، نلاحظ من خلالها أنَّه كان بإمكان الشاعر الفصل بين الفعل ونائب فاعله بالجارّ والمجرور " لهم " أو بالجارّ والمجرور المتكرر والمضاف إليه " لهم بظهر المغيب " للتأكيد على أنَّ بنى الحارث إذا لجأ إليهم المستجير وسكن في جوارهم لا يجرؤ صاحب الثأر على أنْ يغتاله في الخفاء ، ولا سيّما أنَّه استجار بهم فأصبح جارًا لهم دون غيرهم . لكنه آثر الالتزام بالأصل ، فلم يفصل من أجل الإبقاء على وزن الخفيف وعدم انكساره وتصحيح القافية ، بالإضافة إلى التأكيد على أنَّه يريد بيان وقوع الفعل على نائب فاعله ، وليس التأكيد على زمانه أو مكانه ، وهو الأمر الذي يمكّننا من القول بأنَّ الفصل باعتباره مظهرًا من مظاهر إعادة الترتيب قد أسهم في إبراز المعنى الذي يريد الشاعر إيصاله إلى المتلقى ، ولا سيّما أنَّ ما استخدم فيه ليس غريباً على سياق الجمل الوارد فيها ، ومن هنا تظهر لنا فاعلية المعنى النحوي الدلالي في النص المُتناول ، أضف إلى ذلك التماسك النصيّ بين أجزاء النص الواحد .

وبناء على ذلك فهذه الضرورة التي أشار إليها ابن عصفور وغيره ليست من قبيل الضرورة الشعرية ، بل هو ترخصٌ في قرينة التضام ، أي أنَّه من خصائص لغة الشعر ، فقد جاء لغرضٍ ما ، يتصل بالمعنى أو البناء الشعري . ومن ثَمّ أسهم الفصل أيضاً في توافق النظام النحوي مع النسج الشعريّ ، كما أن عدم استخدام الشاعر للفصل أيضاً رغم إمكانية استخدامه قد أسهم في هذا التوافق ، ممّا كان له الأثر في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي .

وإذا كان بالإمكان أن "يُنْظَر إلى الكفاءة اللغوية على أنَّها المعرفة المطلوبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة أو فهمها ، والكفاءة التخاطبية يُنْظَر إليها على أنَّها المعرفة المطلوبة لبيان ما تقصد إليه هذه الجمل عندما نتحدث بها بطريقة ما في سياق معين "[127] ، فإنَّه يجب النظر الضرائر على أنَّها من خصائص لغة الشعر ، تُسْهم في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي وبيان الكفاءة اللغوية للمبدع أو المُرسِل ؛ أي " الاستخدام الفعلي للغة في مواقف ملموسة " [128] ، بجانب الكفاءة التخاطبية Pragmatic Competence .

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنَّ اللغة العربية : " موسيقية شاعرة. فإذا تكلم ذو بيان فإنك تطرب لسماعها ، وتفهم بيانها ، وترتاح لمعانيها وأصواتها. وهي بهذا الجرس والرنين منحت العربي التفوق في الأداء كلاماً وكتابة، وغناء وشعرًا على وزن وقافية. لذلك يجب التركيز في مناهج تعليمها على تدريب المتعلم على التذوق الأدبي والفني ، وعلى الإحساس بالجمال في الأداء اللغوي ، وعلى حسن الإلقاء " [129] .

ـ الخاتمــة ـ

على الرغم من أنَّ البحث بصورته الكائنة – بما استلزم من جهدٍ ملموسٍ يلحظه القارئ الكريم – يعدُّ نتيجةً في حد ذاته ، وذلك في رأيي المتواضع ، فإنّي سأعرض لأهم نتائجه ، مجملاً إيّاها في إيجازٍ ، تاركًا التفاصيل لثنايا البحث ، وذلك فيما يلي :

ـ تبين أنَّ اللغة والتفكير يشكلان وحدةً واحدةً ، لا يمكن أنْ تنفصم ؛ ومن ثَمّ فلا يمكن أنْ توجد لغةٌ دون وجود التفكير ، ولاسيّما أنّنا في عصر يتسم بالعولمة ، كما أنَّ التفكير غير ممكنٍ دون اللغة ، وقد نشأ كلٌّ من اللغة والتفكير في وقتٍ واحد ، لكن تنوعت أساليب التفكير ؛ ومن ثَمّ

---

[126] ديوان الأعشى 9/383 .

(127) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية ، ص129 .

(128) Aspects of The Theory of syntax. P.4.

(129) النحو العربي ودوره في تدريس اللغة العربية ص 105 .

فإنَّ تطوير أسلوب التفكير - عند التصدي لنص مُحلّلٍ أو يُراد تحليله - يسهم في جلاء النصوص وفهمها وإثراء الجانب المعرفيّ لدينا ولدى طلابنا ، داخل قاعات الدرس وخارجها .

- إن المتفحص للنظام اللغويّ – كما هو موجودٌ في كثيرٍ من جامعتنا - من حيث محتواه وطرائق تدريسه سيجد أنَّه علم تعليمٍ وتعلُّم صناعة ، فالنحو العربي على سبيل المثال ليس علماً لتربية الملكة اللسانية ، وعلى ذلك قِس ، وهو الأمر الذي أدى بكثيرٍ من المتلقين إلى النفور من دارسته ،ومن ثَمّ ضعف مستوى الناشئة في اللغة ذاتها. فجوهر المشكلة ليس في لغتنا العربية ، بل يكمن في أنَّنا نتعلم قواعد صنعة ، وإجراءات تلقينية ، وقوالب صماء جافة ، ولا نستثمر أدوات هذا النظام اللغوي بكافة مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، فنجعله لسان أمةٍ وأسلوب حياة ، وهو ما ينعكس بدوره على التنمية البشرية .

- تبيّن أنَّ تقليص المسافة بين النَّص والمتلقي يمكِّننا من اكتشاف سرّ جمال النصوص بعد تفكيكها ؛ ومن ثم تحقُّق الهِزّة التأثريّة ، التي هي في أصلها هدفٌ جماليٌّ ، القصد منه إحداث الاستلذاذ أو اللذة ، وذلك عن طريق محاكاة النص ، فاستعداد المتلقي لتقبُّل المحاكاة يقلِّص المسافة الجمالية بين المبدع والخطاب ؛ ومن ثَمّ فإنَّ مقدار جودة صُنْع المحاكاة هو ما سيتوقف عليه مدى إبراز ما في النص من جمالٍ لغويّ وأدبيّ ، فالمبدع يخاطب المتلقي مباشرة ، ويدعوه للإسهام معه في عملية تكوين النص أو تشكيله ؛ ومن ثَمّ تحقُّق الاتصال بين المبدع والخطاب والمتلقي ، وجلاء ما يُسمّى بفقه النّص ، وتقليص الصدام بين النصّ وماضينا الثقافيّ ، والتنبُّه إلى أنَّنا في عصر العولمة ، الذي يوصف ضمن ما يوصف بأنَّه يتّسم بعدم الجمود في التفكير ، وهو الأمر الذي يُسهم في تجذير العلوم الإنسانية في هذا العصر .

- تبين أنَّ نشأة التفاعل بين النص والمتلقي ما كانت إلاّ للتجاوز إلى لغةٍ ، هي لغة القراءة ، كبديلٍ عن لغة الكتابة ، فمن خلال هذه القراءة الإبداعية تتم قراءة النص قراءةً مختلفةً ؛ لفكِّ رموزه وشفراته اللغوية فتحدث الهِزّة التأثرية – على نحو ما سبق – وبناءً على ذلك فإنَّ المتلقي إذا كان غير مزوّدٍ بما يخوّله لفَتْح النصوص ، تكوينًا واستعدادًا ، فإنَّ الرسالة أو النَّص سيكون مبهمًا أمامه . أمَّا إذا كان الخلل في الخطاب فإنَّ الصورة المتمثِّلة للنصّ الافتراضيّ الراسخ في ذهن المتلقي ستجعل من المسافة بين النَّصين طويلة ؛ لأنَّ النَّص المُقدّم كبديل بعيدٌ تمامًا عمّا كان يُتوقّع أو يُستعدُّ له . وبناءً على هذا فإنَّ انعدام التواصل بين المتلقي والنص يدلُّ على أنَّ أحد الأطراف لم يقم بدوره ، فالمسئولية لا يمكن أنْ تُلْقى على كاهل المبدع وحدَه ، فربما يكون المتلقي سببًا في حدوث هذا الانعدام ، فالنصُّ الجيد كلامٌ لا يكاد يميّزه إلاّ الناقد البصير الجيّد الطبع ، وذلك غير متوافرٍ لدى كلّ المتلقين أو المتلقي العاديّ .

- تبيّن أنَّه إذا كان المبدع يتهيأ للكتابة الإبداعية محاكاةً وتخييلاً وتمويهًا ، فإنَّ المتلقي – باعتباره مبدعًا ثانيًا للنصّ - يستعدُّ للقراءة الإبداعية نقدًا واستنباطًا ، إذ يتحول إلى ناقدً حصيفٍ ، يمتلك زمام القراءة من خلال الكتابة ، مُزوّدًا بما هو فطريٌّ ومكتَسبٌ من الخبرات والاستعدادات التي تكبر في كلّ مرةٍ ، ومع كلّ قراءةٍ ، مع الحرص الدائم على إنماء هذا التهيؤ ؛ لأنَّ تضاؤله وغيابه يبطل فاعلية الشعر والتخيُّل ، كما تفقد المحاكاة هِزّتها ، باعتبار أنَّها تقوم على مدى استعداد المتلقي لتذوقها وفهمها .

توصياتٌ :

- من الضروريّ تطوير أسلوب تفكيرنا عند التصدي لتحليل النصوص تحليلاً لغويًّا أو عند التصدي لِما هو مُحلّلٌ بالفعل من قِبَل القدماء الذين تربينا على فكرهم المستحق للإجلال والإكبار فاللغة هي واقع وجود التفكير والتجذير، وهي العنصر الذي تتجلى فيه حياة الفكر ، وكلّما كان التفكير حيًّا يقظًا دقيقًا كانت اللغة كذلك ، وأمكنها الضرب بجذورها ، والوقوف صامدة في عصر العولمة .

- ضرورة تربية الملكة اللسانية لدى طلابنا أو لدى المتلقي ، وذلك بالبُعد عن مجرد تعليم قواعد الصنعة والتلقين والقوالب الصماء الجافة ؛ ومن ثَمّ استثمار أدوات هذا النظام اللغوي بكافة مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، فنجعله لسان أمةٍ وأسلوب حياة ، وهو ما ينعكس بدوره على التنمية البشرية ، وتجذير العلوم اللسانية في عصر العولمة وتقنية المعلومات .

- يوصي الباحث بألاّ ننساق وراء ثقتنا الكبيرة ، التي نزعم أنَّنا نتمتع بها ؛ لئلاّ تحول تلك الثقة دون تمحيص قراءاتنا للنصوص وبيان أساليبها ؛ ومن ثَمّ مناقشتها مناقشةً متأنيةً متعمّقةً ، تنمُّ عن نُضْجٍ في الفهم - فالتصدي للنصوص ليس بالأمر السهل – ومحاولة التغلُّب على الحيرة أمام النصوص ، والابتعاد عن مبدأ الإلحاق الساذج - على حدِّ قول الدكتور مصطفى ناصف (130) – ومن ثَمّ يجب أنْ يتسلّح كلُّ مَنْ يتصدى لدراسة النصوص وتحليلها بأدوات البحث التراثية والحديثة ، التي تُمْتحن من خلال قراءة هذه النصوص ، وحينئذٍ سيظهر الفرق بين الكلام النظريّ والممارسة التطبيقية .

وبعدُ ، فلا يسعنا إلاّ أنْ ننهي هذه المشاركة المتواضعة بالإشارة إلى استيلاء النقص على جملة البشر ؛ ولذا فكلُّ إنسانٍ يُؤخذ منه ، ويُردُّ عليه ، فما أجدر الإنسان بالتقصير والعيوب ، إذا لم يحفظه ستَّار العيوب ، فالكمال لله وحدّه ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنّا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله .

المصـــادر و المراجـــع

أولاً – المصادر والمراجع العربية :

- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
- ارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسيّ " ت 745 هـ " ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1988 .
- استراتيجيات الخطاب " مقاربة لغوية تداولية " ، عبد الهادي بن ظافر الشهري ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت ، دار أويا ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، 2004 م .
- إشباع حركة الأبنية في الشعر وموقف النحاة منه ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الأربعون ، 1397 هـ - 1977 م .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ت 276 هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، الطبعة الرابعة ، 1963 م .
- أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن واللغة العربية ، للدكتور محمد حسن جبل ، البربرى للطباعة، الغربية ، مصر ، 1999 .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت ، لبنان ، 1995 .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2001 م .
- الأصول، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، الطبعة الأولى 1982 .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1988 .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، د . ت .

(130) يُنْظر : اللغة والتفسير والتواصل ص 226 – 229 .

- الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السابع والخمسون ، نوفمبر 1985م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي ت 487 هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ليبيا، الطبعة الثانية ، 1974 .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري" ت 557 هـ " ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، ط4 ، 1961 .
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ت 337 ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، 1406هـ-1986م .
- الاشتقاق ، لأبي بكر محمد بن دُريد ، ت 321 هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د . ت .
- أمالي ابن الشجري ، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي " ت 542 هـ " ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1992 .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ت 794 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار التراث ، القاهرة ، د . ت .
- بناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حماسة ، مكتبة الشروق، القاهرة ، ط1 ، 1990 .
- البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة ، 1993 .
- تأويل الشعر " قراءة أدبية في فكرنا النحوي " ، للدكتور مصطفى السعدني ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، 1992 م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيديّ " مُحب الدين أبو الفيض ت 1205 هـ " ، طبعة دار الكتب المصرية ، مصر ، د . ت .
- التحديات الداخلية التي تواجه اللغة العربية في العصر الحاضر ، د . جعفر عباينة ، الموسم الثقافي الحادي والعشرون ، مجمع اللغة العربية ، الأردن ، 2003 م.
- تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي، للدكتور عبد السلام السيد حامد ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة1997 .
- التراكيب غير الصحية نحويًّا في الكتاب لسيبويه، للدكتور محمود ياقوت ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1985 .
- التصريح بمضمون التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام ، للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1997 .
- تفسير الطبريّ " محمد بن جرير الطبري ت 310 هـ " ، دار الفكر ، بيروت ، 1405 هـ .
- التناوب الدلاليّ بين صِيغ الوصف العامل ، للدكتور طه محمد الجندي ، مطبعة محمد أحمد الجندي للدعاية والإعلان ، القاهرة ، 1988 م .
- تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل " دراسة وصفية تحليلية " ، للدكتور فايز صبحي تركي ، مجلة علوم اللغة دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، العدد الثالث والثلاثين ، مارس 2008 م .
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، انتشارات الاستقلال ، طهران ، إيران ، ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1410 هـ .
- الجملة الاعتراضية في التركيب النحوى " مواضعها وأحكامها " ، للدكتور مدحت زيادة ، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد الخامس عشر ، 1997 .
- الجملة في الشعر العربى ، للدكتور محمد حماسة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990 .

- جمهرة اللغة ، لابن دُريد " أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ البصري ت 321 هـ " ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د . ت .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي " ت377هـ " ، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، لبنان ،الطبعة الأولى ، 1984 .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1984 .
- الخصائص ، لابن جنِّيّ ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ - 1988 م .
- الخطاب الإبداعي الجاهلي والصورة الفنية " القدامة وتحليل النَّص " ، للدكتور عبد الإله الصائغ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997 م .
- دراسات في فقه اللغة ، للدكتور صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثانية عشرة ، 1994 .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة، د . ت .
- دراسة الصوت الصوت اللغويّ ، للدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1396 هـ - 1976 م .
- دلائل الإعجاز ، للجرجاني ، تحقيق د . محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1995 م .
- دلالة النص بين قراءاته وقرائه ، للدكتور الصادق إبراهيم البصير ، مجلة جامعة سبها " العلوم الإنسانية " ، ليبيا ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، 2006 م .
- دور الشعراء في تطور النقد الأدبي حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، للدكتور محمد أبو الفضل بدران ، القاهرة ، 1992 .
- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق د . محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1968 .
- ديوان أبي تمام ، بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة ، د . ت .
- ديوان أبي الطَّيِّب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، المُسمى بالتبيان في شرح الديوان ، صبطه وصحّحه ووضع فهارسه مصطفي السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد االحفيظ شلبي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ - 1997 م .
- ديوان امريء القيس ، حقّقه وشرحه حنَّا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، 2005 م .
- الزجاجي ومعيار الإبدال اللغوي في كتابه الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للدكتور فوزي يوسف ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، بالمنوفية ، العدد التاسع ، 1989 .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، قدَّم له الدكتور فتحي حجازي ، وحققه أحمد فريد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت .
- الشاعر والنص والمتلقي عند حازم القرطاجني ، نصيرة مخربش ، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2006 م .
- شرح أبيات الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطلْيَوسِي " ت521هـ " ، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير ، منشورات دار علاء الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى، 2000 .
- شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد الرَّيح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1996 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، د.ت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك " ت 672 هـ" ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 2001 .

- شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور ، قدّم لـه فوّاز السعّار ، إشراف الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1419 هت – 1998 م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، لأبـي العبـاس ثعلـب ، تحقيـق أحمـد زكـي العـدوي ، طبعـة دار الكتب ، القاهرة ، 1944 .
- شرح الرضيّ على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ،الطبعة الثانية ، 1996 .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 1999 م .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، الجزء الثاني ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة المصري العامة للكتاب ، 1990 ، والجزء الثالث تحقيق الدكتور فهمي أبـو الفضل ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، 2001 م ، والجزء الرابع تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، 1998 م ، والجزء الخامس تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرءوف ، دار الكتب المصرية ، 2003 م ، والجزء السادس تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرءوف ، دار الكتب المصرية ، 1424هـ-2003 م .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، تحقيق وضبط أحمد السيد سيد أحمد ، وإسماعيل عبد الجواد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت 617 هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1990 م .
- الشعر والشعراء ، لابـن قتيبة ، دار صـادر ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- الصاحبي في فقه اللغة وسَنن العرب في كلامها ، لابن فارس ت 395 هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، لأحمد بن علي القلقشندي ت 821 هـ ، تحقيق الدكتور يوسف علي طويل ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1987 م .
- الصِّحاح " تـاج اللغة وصِحاح العربية " ، للجوهريّ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1407 هـ - 1987 م .
- ضـرائر الشـعر، لابـن عصـفور ت 669 هــ ،تحقيـق السـيد إبـراهيم محمـد، دار الأنـدلس، بيروت، لبنان، د.ت.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي " يحيى بن حمزة العلوي اليمنى ت749هـ " ، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1995.
- ظاهرة الفصل في الجملة العربية " دراسة تحليلية بين التراث والدرس اللغوي الحديث " ، مأمون عبد الحليم وجيه ، رسالة دكتوراه ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1996 .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، جامعة الكويت ، 1983 م .
- علم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عاطف مدكور ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،1986 .
- الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1979 م .
- فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى، القاهرة ، ، الطبعة الخامسة ، 1997 .
- في التركيب اللغوي " تراكيب بين القبول والرفض " ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الحادي والسبعون ، نوفمبر 1992 م .

- في أدلة النحو ، للدكتورة عفاف حسانين ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1977 .
- في نظرية الأدب " من قضايا الشعر والنثر في النقد العربى القديم " ، للدكتور عثمان موافي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1998.
- القافية تاج الإيقاع الشعريّ ، للدكتور أحمد كشك ، دار غريب ، القاهرة ، 2004 م .
- قراءة النص وجماليات التلقي ، للدكتور محمود عباس ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1996 م .
- القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغويّ الحديث ، للدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي ، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 2003 م .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1968 .
- الكتاب بين المعيارية والوصفية، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية1997 .
- كتاب الحماسة البصرية ، للعلاّمة صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ " المتوفي 656 هـ " ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ - 2000 م .
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، للدكتور محمود ياقوت ، دار المعارف ، 1985 .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري " أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت538 هـ " دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1354هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور " أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور ، ت 711 هـ " ، طبعة جديدة محققة ومنقحة ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .
- لغة الشعر " دراسة في الضرورة الشعرية " ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، 1996 .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973م .
- اللغة العربية والحداثة ، للدكتور تمام حسان ، مجلة فصول، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، 1984 .
- اللهجات العربية في التراث ، القسم الثاني " النظام النحوي " ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، لبنان ، 1983 .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1419 هـ ، 1998 م .
- المُحْكم والمحيط الأعظم ، لابن سِيدَه " أبو الحسن علي بن إسماعيل ت 458 هـ " ، طبعة الحلبي ، القاهرة ، 1958 م .
- المخصص ، لابن سيده ، بولاق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1316 هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ت 911 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه ، الحلبي، القاهرة ، 1958 .
- مسالك النحاة في وجوه الروايات ، للدكتور محمد خليفة الدناع ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا، الطبعة الأولى ، 1996 .
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1981 م .
- معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د . ت .

- معاني القرآن ، للفرَّاء ، الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار والثاني تحقيق محمد علي النجار ، دار السرور ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج " أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، ت311 هـ " ، تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة،1424 هـ - 2004 م .
- معجم الشعراء ، للمرزباني " المتوفي سنة 384 هـ" ، صحّحه وعلّق عليه الأستاذ الدكتور ف . كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1411 هـ - 1991 م .
- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ت 761 هـ ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ، 1985 م .
- المقتضب ، للمبرد ، ت 285 هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- مقدِّمة لدراسة علم اللغة ، للدكتور حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1992 .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1979 م .
- مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء، المغرب ، 1979 .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،الطبعة الأولى ، 1999 .
- من صور التلقي في النقد العربي القديم ، للدكتور ظافر الشهري ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيص " العلوم الإنسانية " ، المجلد الأول ، العدد الأول ، مارس 2000 م .
- من قضايا اللغة : وجوب تحليل البناء اللغويّ من خلال مسرح الحدث الذي دار عليه ، للدكتور البدراوي زهران ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الخمسون ، نوفمبر 1982 م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ، مع دراسة شخصية مؤلفه ، تحقيق الدكتور مصطفي الصادق العربي ، نَشْر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، بنغازي ، ليبيا ، د.ت .
- النحو العربي ودوره في تدريس اللغة العربية وفهم نظامها ، للدكتور علي أحمد مدكور ، الموسم الثقافي الثاني والعشرين ، مجمع اللغة العربية ، الأردن ، 2004 م .
- النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1983 .
- النحو وكتب التفسير، للدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا ، الطبعة الأولى، 1990 .
- النص والخطاب والإجراء ، روبرت دى بوجراند ، ترجمة د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 .
- نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي ، للدكتور تامر سلوم ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سورية ، الطبعة الأولى ، 1983 م .
- النهاية في غريب الأثر ، لأبي السعادات الجزري ت 606 هـ ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود أحمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1399هـ - 1979 م .
- همع الهوامع ، للسيوطي " جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911 هـ " ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998 .

<u>ثانيًا – المراجع الأجنبية :</u>

- **Bach, Emmon.**

- An introduction to transformational Grammar, U.S.A, 1964.

- **Bloomfield ,Leonard:-**

-Language , twelfeth impression , Lodon , 1976 .